علاقات الجمهورية العربية اليمنية مع جمهورية الصين الشعبية ١٩٦٢- ١٩٧٤م

د/ عبدالله فارع عبده العزعزي

جامعة صنعاء

مقدمة:

شهدت الرقعة الجغرافية المعروفة بشمال اليمن تطورات سياسية داخلية وخارجية في عهد المملكة المتوكلية اليمنية (١٩٤٨- ١٩٦٢م)، والجمهورية العربية اليمنية (١٩٦٢- ١٩٧٤م)، كان لهذه التطورات آثاراً إيجابية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

حيث قامت المملكة المتوكلية اليمنية بتعزيز العلاقات الخارجية التي سبق أن بدأها الإمام يحيى بن حميد الدين (١٩١٨- ١٩٤٨م) مع الدول العربية، والإسلامية، والأجنبية. وقد كان من بين هذه الدول جمهورية الصين الشعبية التي أقيمت معها علاقات سياسية، ودبلوماسية، واقتصادية، وثقافية، ووقعت عدداً من المعاهدات بين البلدين، وجرى على ضوء ذلك تنفيذ بعض المشاريع والبنى التحتية قبل قيام الثورة.

ونظراً للأهمية الاستراتيجية لموقع اليمن، وقيام الثورة على النظام الملكي، والتحول إلى نظام جمهوري جعل منها ساحة من ساحات التنافس والصراع المحلي والإقليمي والدولي، ولأهمية هذه الفترة (١٩٦٢ -١٩٧٤م) سيتم التعرف من خلال البحث إلى أي مدى استطاعت كلاً من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية المحافظة على العلاقة بينهما والعمل على تطويرها رغم الظروف والتحديات التي كانت تمر بها كل منهما.

وقد جرى تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة.

تضمن المبحث الأول تمهيدا للعلاقات من حيث منطلقات وأهداف العلاقات الخارجية للبلدين وفي الجزء الثاني منه العلاقة بينهما قبل قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م.

في حين غطى المبحث الثاني العلاقات بعد قيام الثورة، في جوانبها السياسية، والاقتصادية، والثقافية والصحية، ففي الجانب السياسي سيتم التطرق إلى الاعتراف المتبادل والتمثيل الدبلوماسي بينهما، واحترام استقلال كل بلد، والزيارات المتبادلة بين الجانبين ونتائجها، وتوقيع معاهدات الصداقة ومدى ترجمتها على أرض الواقع، فضلاً عن ذلك تنسيق الرؤى والمواقف السياسية على الصعيد الإقليمي والدولي بما يخدم أهداف ومبادئ العلاقات الخارجية للبلدين.

أما الجانب الاقتصادي، فقد غطى تطور العلاقات من حيث القيام بتوقيع الاتفاقيات، والعقود التجارية، وتقديم القروض المالية لتنفيذ المشاريع التي كانت الجمهورية العربية اليمنية بحاجة إليها. مثل الطرقات، والمدارس، والمنشآت التعليمية، والمصانع، والاتصالات وغيرها، وتطرق لتبادل الزيارات بين الجانبين.

واستعرض الجانب الثقافي، تم توقيع الاتفاقيات واللقاءات والبرامج التنفيذية، وتبادل الزيارات والبعثات التعليمية والفنية والرياضية، التي اسهمت في ترسيخ العلاقات.

وتطرق الجانب الصحي للعلاقة بين البلدين، من خلال استعراض الاتفاقات والزيارات للمختصين بين البلدين.

وسيتضمن البحث الاستخلاصات والنتائج التي توصل إليها الباحث.

المبحث الأول: خلفية تاريخية لعلاقة الجمهورية العربية اليمنية مع الصين:

١. أهداف العلاقات الخارجية للبلدين

يعد قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م وانعكاساتها حدثاً مهماً على مستوى اليمن وعلى مصالح الدول الإقليمية والعربية والدولية، لأهمية اليمن وموقعها المطل على البحر الأحمر والمتحكم بمضيق باب المندب، والبحر العربي. فقد حازت اليمن من خلال هذا الموقع على خصائص وصفات ومميزات جعلت منه أحد المواقع الجيوبولتيكية في العالم، فالموقع يشكل مورداً أصيلاً من موارد الثروة، فضلاً عن ذلك تقع اليمن في بؤرة استراتيجية لعدد من البحار والممرات ذات الأهمية العالمية، والجزر المتحكمة بطرق الملاحة الدولية، منحته أهمية محلية، وإقليمية، ودولية، والتي إذا ما أحسن الاستفادة منها تمكن اليمن من تحسين وضعها السياسي، والاقتصادي، والأمني(١).

أحدثت هذه الثورة نقلة نوعية وتغيرات جذرية شاملة في مختلف المجالات على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك بالانتقال من نظام ملكي اتسم بالفردية المطلقة والاستبداد، والتخلف الضاربة جذورهما في أعماق المجتمع، إلى نظام جمهوري هدف إلى الانعتاق من تلك التركة ومغادرة الماضي نحو حاضر ومستقبل مزدهر وثمرة من ثمار التضحيات التي قدمها الشعب اليمني خلال نضاله لمدة ما قبل الثورة وبعدها(٢).

وحددت الثورة منطلقات وأهداف لها، ترجمتها على صعيد الواقع إلى سياسات وخطط وبرامج تضمنت التأصيل النظري لتأسيس مداميك الدولة

(١) يحيى أحمد الوشلي، اليمن دراسة في سياسة بناء قوة الدولة دراسة جيوستراتيجية، الشرق للطباعة والتجارة، صنعاء، ط١، ٢٠٠٧م، ص٨٦. ؛ قادري أحمد حيدر، ثورة ٢٦ سبتمبر بين كتابة التاريخ وتحولات السلطة والثورة ١٩٦٢-١٩٧٠م، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط١، ٢٠٠٤م، ص٧٥، ٧٦.

(٢) إيلينا جلوبوفسكايا، ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، ترجمة قائد محمد طربوش ومراجعة حسن عزعزي، دار ابن خلدون، بيروت، ط١، ١٩٨٢م، ص٢٧٠، ٢٧١.

اليمنية الحديثة. وتعد تلك الأهداف والبيانات الأولى للثورة وما تلاها من تشريعات دستورية بمثابة المرتكزات والدعائم الرئيسة والمنطلقات للنظام الجمهوري الذي على ضوئها قام صانع القرار برسم سياسته الداخلية والخارجية.

تضمنت تلك الوثائق والأدبيات والبيانات الصادرة عن الثورة نفسها الموجهات العامة المرشدة للجمهورية العربية اليمنية في سياستها الداخلية، والقومية، والدولية. حيث أكدت مستوى الصعيد الداخلي على إحياء وتجديد الشريعة الإسلامية، وإزالة الاحقاد والتفرقة السلالية والمذهبية، والعمل على تنظيم الجماهير في تنظيم شعبي موحد يسهم في عملية البناء لمؤسسات الدولة والمجتمع، وبناء جيش وطني، والتعليم والثقافة، وتحقيق العدل الاجتماعي، وتشجيع رأس المال الوطني على الاستثمار وعدم الاحتكار، ودعوة المهاجرين للعودة إلى الوطن للاستفادة من خبراتهم(١).

أما في المجال القومي فقد أكدت على إيمانها بالقومية العربية، والعمل على تحقيق الوحدة العربية على أسس ديمقراطية، فضلاً عن ذلك نصت على التضامن الكامل مع جميع الأقطار العربية بما تقتضيه المصلحة القومية، ودعمها للجامعة العربية، والعمل على إقامة علاقات اقتصادية مع كافة الأقطار العربية، وترسيخ الروابط معها(٢).

وعلى الصعيد الدولي فقد أكدت على التزامها بسياسة عدم الانحياز والعمل على مقاومة الاستعمار والتدخل الأجنبي بكافة أشكاله، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ورفض سياسة التمييز العنصري، وتقيدها بميثاق هيئة الأمم المتحدة، وتأييد مواقفها من أجل تحقيق السلام، وإقامة علاقات ودية مع جميع الدول التي تحترم استقلال وحرية البلاد. كما أعلنت عن قبولها للإعانات

(١) أحمد الرحومي وآخرون، أسرار ووثائق الثورة اليمنية، دار الثقافة العربية، الشارقة، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٣، ١٩٩٣م، ص ١٣٨، ١٣٩.

(٢) مجلس رئاسة الجمهورية العربية اليمنية، الكتاب السنوي للجمهورية العربية اليمنية ١٨٨٣-١٩٦٣م، شعبة الإعلام والإرشاد، صنعاء، ط١، ١٩٦٣م، ص١٢-٢٥.

والقروض غير المشروطة التي لا تتعارض ولا تتدخل أو تمس استقلال الجمهورية العربية اليمنية[١].

وعلى ضوء تلك الأهداف والمنطلقات والموجهات العامة الناظمة لسياستها الداخلية، والخارجية كان لزاماً عليها أن تتجه القيادة الجمهورية إلى إنجاز البنية التحتية، والمؤسسية التي تكفل نجاح نهجها الجديد، حيث أسست سلطاتها التنفيذية بشقيها الرئاسية، والحكومية، والسلطة التشريعية، والقضائية، وأصدرت التشريعات والقوانين التي تنظم عمل تلك السلطات، والعمل على إيجاد البنية التحتية والمؤسسية لكي تستطيع تلك السلطات، والأجهزة الوفاء باستحقاقاتها، وإنجاز المهام المهمة في مواجهة التحديات، والصعاب، والمعوقات السياسية، والاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية، والعسكرية والأمنية الموروثة من النظام السابق أو القادمة من الدول الإقليمية والدولية المعادية للمشروع الجمهوري في ظل صراع المحاور والأقطاب الدولية الكبيرة، أخذةً في الاعتبار أن نجاح أي سياسة أو علاقات خارجية لا يتحقق إلا بفاعلية وتميز وتماسك الجبهة الداخلية في مختلف الجوانب[٢].

أما بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية؛ فقد واجهت منذ قيامها في أكتوبر ١٩٤٩م، العديد من التحديات الخارجية، نتيجة انقسام العالم بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الإمبريالي، ولان الصين اختارت المعسكر الاشتراكي، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعاقت مساعيها في استعادة مقعدها في الأمم المتحدة، وحاولت تقويضها من خلال عزلها سياسيا وتطويقها عسكريا وحصارها اقتصاديا. ونجحت تلك السياسة إلى حد ما، ففي نهاية عام ١٩٥٥،

(١) أحمد الرحومي وآخرون، المرجع السابق، ص ١٣٨، ١٣٩. ؛ صحيفة سبأ، العدد ٢، ١٩٦٢/١٠/٢م، ص٣، ٤. ؛ الثورة في ٢٧ عاماً منجزات وأرقام، إدارة التوجيه السياسي والمعنوي، صنعاء، ط١، ١٩٨٩م، ص٣٣٢، ٣٣٣.

(٢) قائد محمد طربوش، وثائق دستورية يمنية، مكتبة العروة الوثقى، تعز، ط١، ٢٠٠٣م، ص٤. ؛ محمد العزازي، محاضرات في التنمية الاقتصادية والإدارية في الجمهورية العربية اليمنية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م، ص١٠٦-١٣٤.

لم يتجاوز عدد الدول التي كانت تقيم علاقات مع الصين ٢٣ دولة، وليس من بينها أي دولة عربية[١].

ولكسر تلك العزلة، بدأت الحكومة الصينية تنشيط سياستها الخارجية وحددت عدداً من الأهداف الاستراتيجية لتنظيم علاقاتها الخارجية انطلاقا من "المنهاج المشترك للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، الذي أجازه المؤتمر في اجتماعه الأول في سبتمبر عام ١٩٤٩م، ونص على "أن مبدأ السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية هو ضمان استقلال الصين وحريتها وسيادتها وسلامة أراضيها، دعم السلام الدولي الدائم والتعاون الودي بين شعوب كافة الدول، والتصدي لسياسات العدوان والحرب الإمبريالية[٢]."

ومن هذا المبدأ أعلنت الحكومة الصينية أن سياستها تجاه منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، تتمثل في دعم كفاح دول وشعوب هذه المنطقة من أجل تحرير أوطانها، والاعتراف بها فور استقلالها؛ كما تدعم الكفاح العادل والمشروع للدول العربية ضد الإمبريالية والاستعمار، وكفاح شعب فلسطين لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة؛ وأن تطور الصين علاقات تعاون ودية مع كافة الدول.[٣].

وشكل مؤتمر باندونج ١٩٥٤م، فرصة أمام جمهورية الصين الشعبية لتوضيح مواقفها تجاه المنطقة العربية، فقد التقى رئيس مجلس الدولة الصيني شو ان لاي خلال المؤتمر مع الوفود العربية المشاركة، وأكد لهم أن الصين تؤيد وتدعم نضال الدول العربية ضد الإمبريالية والعدوان الأجنبي، وتساند حق الشعب الفلسطيني في استعاده حقوقه المشروعة، وفي المقابل أعرب أعضاء الوفود العربية عن تقديرهم لموقف الصين المؤيد والداعم لنضال الدول العربية ضد الإمبريالية والعدوان الإسرائيلي[٤].

---

(١) ذاكرة التاريخ لا تنسى شو ان لاي والدول العربية، http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0605/p12.htm

(٢) ذاكرة التاريخ لا تنسى، المرجع السابق.

(٣) ذاكرة التاريخ لا تنسى، المرجع السابق.

(٤) المرجع نفسه.

أسهمت تلك السياسات عن إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول العربية ومنها اليمن التي تعد ثالث دولة عربية تقيم علاقات مع الصين بعد مصر وسوريا عام ١٩٥٦م[١].

بعد ذلك، أقامت دول عربية أخرى هي العراق والمغرب والجزائر والسودان والصومال وغيرها العلاقات الدبلوماسية مع الصين على التوالي. وفي الرابع من أكتوبر عام ١٩٥٩ أقامت غينيا العلاقات الدبلوماسية مع الصين، فأصبحت أول دولة من أفريقيا جنوب الصحراء تقيم العلاقات الدبلوماسية مع الصين[٢].

وبذلك بدأت الصين مرحلة جديدة في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية كشريك فاعل ومؤثر لا يقل أهمية عن خصومها ومنافسيها الدوليين، وحددت المبادئ التي تحكم علاقاتها مع الدول العربية، في دعم نضال الشعب العربي من أجل تحقيق الاستقلال الوطني بدءا بالاستقلال السياسي ومرورا بالاستقلال الاقتصادي؛ وانتهاج سياسة الحياد وعدم الانحياز؛ ودعم تضامن ووحدة أبناء كافة الدول العربية، واحترم ما تتخذه في هذا الشأن من خطوات وإجراءات دون تدخل؛ وانتهاج الأساليب السلمية لحل النزاعات بينها وعدم اللجوء إلى القوة؛ واحترام سيادة الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها[٣].

٢. العلاقات بعد قيام الثورة

بدأت العلاقات اليمنية مع جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر ١٩٥٦م، حين أعلنت المملكة المتوكلية اليمنية اعترافها بقيام الأولى، وقيام الأمير محمد البدر ولي العهد في العام نفسه بزيارة إلى الصين[٤].

وفي العام ١٩٥٧م، سارعت الصين إلى افتتاح مفوضيتها الدبلوماسية في اليمن، لتشهد العلاقات بين البلدين تطورات في مختلف المجالات السياسية،

(١) المرجع نفسه.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) إبراهيم فنجان الإمارة، العلاقات اليمنية- الصينية ١٩٥٦-١٩٦٢م، مجلة كلية آداب البصرة، العدد ٦٤، ٢٠١٣م، ص٢٢٢.

والاقتصادية، والثقافية. ففي ١٢ يناير ١٩٥٨م جرى التوقيع في بكين على معاهدة صداقة بين البلدين، تكونت من ست مواد، وحددت مدتها بعشر سنوات. شملت الجانب السياسي، والاقتصادي، والثقافي(١).

وفي الجانب الاقتصادي جرى التوقيع على معاهدة تجارة في ١٢ يناير ١٩٥٨م في بكين، وقد تكونت المعاهدة نفسها من اثنتي عشر مادة، وحددت مدتها بخمس سنوات، كما جرى التوقيع على ملحق تكون من (أ و ب) تضمن كلاً منهما قائمة البضائع التي سيتم تبادلها بين الجانبين(٢).

أما بالنسبة لأوجه التعاون في المجال الثقافي جرى التوقيع في اليوم نفسه على اتفاق خاص بالتعاون العلمي والفني والثقافي، وقد تكون الاتفاق من تسع مواد، وحددت المدة بعشر سنوات(٣).

وفي ٢٢ يناير ١٩٥٩م واستناداً إلى الاتفاق الخاص بالتعاون العلمي والفني والثقافي بين البلدين والمذكرة الخاصة ببناء طرق السيارات المقدمة من حكومة المملكة المتوكلية اليمنية إلى حكومة جمهورية الصين الشعبية في ١٥ مايو ١٩٥٨م بشأن طلب بناء طريق السيارات بين صنعاء والحديدة جرى الاتفاق في مدينة تعز على توقيع عقد بين الجانبين بهذا الخصوص وقد تكون العقد من ١٢ مادة، وملحقين واعتبر كلاً منهما جزء لا يتجزأ من الاتفاق، وحددت مدته بسنتين ونصف يبدأ من يوم مباشرة العمل، وقد تضمن الملحقان تفاصيل التزامات كل طرف من الأطراف خلال مدة العمل(٤).

---

(١) الاتفاقيات الدولية المبرمة بين حكومات الجمهورية العربية وحكومات الدول الشقيقة والصديقة، ج٣، معاهدة تجارة بين المملكة المتوكلية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية والملحق الخاص بالمعاهدة ١٢ يناير ١٩٥٨م، المكتب القانوني لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، د.ت، ص١٦٧.

(٢)الاتفاقيات الدولية، ج٣، معاهدة صداقة بين المملكة المتوكلية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية ١٢ يناير ١٩٥٨م، المكتب القانوني لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، د.ت، ص١٦٨، ١٦٩.

(٣) الاتفاقيات الدولية، ج٣، اتفاق خاص بالتعاون العلمي والفني والثقافي بين المملكة المتوكلية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية ١٢ يناير ١٩٥٨م، المكتب القانوني لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، د.ت، ص١٧٠، ١٧١.

(٤) الاتفاقيات الدولية، ج٣، العقد رقم (١) والملحقين رقم (١، ٢) بين المملكة المتوكلية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية الخاص ببناء طريق للسيارات بين صنعاء والحديدة، المكتب القانوني لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، د.ت، ص١٧١-١٧٣.

وفي اليوم والعام نفسه واستناداً إلى الاتفاق الخاص بالتعاون العلمي والفني والثقافي بين البلدين والذي سبق ذكره والمذكرة الخاصة بإنشاء مصنع الغزل والنسيج المقدمة من حكومة المملكة المتوكلية اليمنية إلى حكومة جمهورية الصين الشعبية في ١٥ مايو ١٩٥٨م وموافقة الأخيرة على إنشاء المصنع جرى التوقيع على العقد رقم (٢) في مدينة تعز بين البلدين الخاص بشأن إنشاء مصنع غزل القطن ونسجه، ثم الصبغ والطبع، وقد تكون من ١٢ مادة، وملحقين به، تضمنا التفاصيل ذات العلاقة ببناء المصنع وما يترتب عليه من التزامات على الأطراف الموقعة على ذلك(١).

وتنفيذاً لما ورد في تلك الاتفاقيات المذكورة قامت الصين بشق طريق الحديدة - صنعاء، الذي يبلغ طوله ٢٢٦ كم، والذي بدأ العمل بها في شهر مارس ١٩٥٩م وسارت أول سيارة فيه في ٥ مارس ١٩٦١م، وافتتاحه رسمياً في يناير ١٩٦٢م(٢).

أما في الجانب الثقافي والعلمي والفني وتنفيذاً للاتفاقية الموقعة بين الجانبين قامت المملكة المتوكلية اليمنية عام ١٩٦٠م بإرسال بعض الطلبة اليمنيين إلى الصين للدراسة على نفقتها في تخصصات علمية متنوعة(٣).

ثانياً: العلاقات بعد الثورة:

بعد قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢م سعت الجمهورية العربية اليمنية إلى تطوير وتعزيز علاقاتها مع الدول الاشتراكية، وكانت جمهورية الصين الشعبية إلى جانب الاتحاد السوفييتي في مقدمة الدول(٤) التي أعلنت اعترافها بالنظام الجمهوري، ففي يوم السبت ٧ أكتوبر ١٩٦٢م، أذاع راديو بكين أن جمهورية الصين الشعبية قد اعترفت بالجمهورية العربية اليمنية، وأن تشوان لاي رئيس

(١) الاتفاقيات الدولية، ج٣، العقد رقم (٢) والملحقين رقم (١,٢) بين المملكة المتوكلية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية الخاص بإنشاء مصنع الغزل والنسيج، المكتب القانوني لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، د.ت، ص١٧٤، ١٧٥.

(٢) عبدالله فارع عبده العزعزي، اليمن من الإمامة إلى الجمهورية، المنتدى الجامعي للنشر والتوزيع، صنعاء، ط١، ٢٠٠١م، ص١٣٠، ١٣١.

(٣) المرجع نفسه، ص١٠٢.

(٤) إبراهيم فنجان الإمارة، المرجع السابق، ص٢٢٩.

الوزراء الصيني أرسل برقية للزعيم عبد الله السلال يهنئه بقيام الجمهورية وأبدت الصين استعدادها لتقديم كافة أنواع الدعم لها، كما بعث شين لي وزير الخارجية ببرقية لوزير الخارجية اليمني محسن العيني تضمنت الاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية(١).

وأثناء الحرب التي دارت بين كلاً من جمهورية الصين الشعبية والهند وحرصاً من الجمهورية العربية اليمنية على استمرار العلاقة الإيجابية بينهما بادر رئيس الجمهورية المشير عبد الله السلال بإرسال رسالتين إلى الرئيس شوان لاي وإلى الرئيس جواهر لال نهرو طلب منهما بأن تحل مشاكل الخلاف حول الحدود الصينية الهندية بطريقة ودية(٢). واستجابةً لذلك تلقى الرئيس السلال رد الرئيس الصيني بواسطة المفوضية الصينية بصنعاء، وقد شرح شوان لاي في رسالته وجهة نظره في مشكلة الحدود بين البلدين، كما قامت المفوضية الدبلوماسية الصينية في تعز بتنظيم حفل دعت إليه وسائل الإعلام، ورجال الصحافة وتبادلوا الحديث مع القائم بالأعمال الذي شرح لهم حقيقة ما يدور بشأن الخلاف على الحدود مع الهند، والسعي لحل الخلاف وقد أشاد بالدور الإيجابي للجمهورية العربية اليمنية في السعي والتواصل لحل النزاع بين البلدين(٣).

وشهدت مرحلة الستينات تصاعد الخلافات بين الدول الاشتراكية وتدهورا متسارعا في علاقاتها البينية وصل إلى مرحلة إعلان قطع العلاقات بين الصين – والاتحاد السوفيتي، منتصف عام ١٩٦٣م، نتيجة الخلاف حول تطبيق المبادئ الاشتراكية، وانتقادات الصين المستمرة لسياسات الاتحاد السوفيتي لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، فالأولية بالنسبة لموسكو كانت ضرب استقرار التوازن الدولي وليس الأوضاع المحلية، على عكس الصين التي بدأت تمارس تأثيرا متزايدا في المنطقة على حساب المصالح الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي(٤).

---

(١) صحيفة الجمهورية (المصرية)، العدد ٣٢١٣، ١٩٦٢/١٠/٨م، ص١.
(٢) سبأ، العدد ١١، ١٩٦٢/١٢/١٠م، ص١.
(٣) سبأ، العدد ١٢، ١٩٦٢/١٢/١٧م، ص١.
(٤) هيلين كارير دانكوس، السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط (١٩٥٥-١٩٧٥)، ترجمة، عبدالله اسكندر، دار الكلمة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣، ص٩٨.

كما أن الخلافات بين موسكو وبكين انعكست على موقف الصين تجاه تطورات الأحداث التي شهدتها اليمن، وتباينت في وجهات النظر مع مصر حول الوجود المصري فيها، ووسط هذه التجاذبات واختلاف الرؤى ووجهات النظر استطاعت الجمهورية العربية اليمنية أن تعزز علاقاتها مع هذه الدول في سبيل ترسيخ النظام الجمهوري ودعمه، وقد كانت الاستجابة من جمهورية الصين الشعبية في ترسيخ وتوطيد هذه العلاقة حيث قامت بخطوة جريئة رغم ظروف الحرب التي كانت تشهدها الجمهورية العربية اليمنية وقامت برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي لها من مفوض إلى مستوى سفير وذلك في ١٣ فبراير ١٩٦٣م[١].

وفي تلك الأثناء قام رئيس مجلس الدولة شو ان لاي، مع نائبه، وزير الخارجية الصيني تشن يي في ديسمبر ١٩٦٣م، بزيارة الى منطقة العربية شملت؛ مصر والجزائر والمغرب وتونس والسودان. وطرح شو ان لاي خلال محادثته مع الرئيس عبد الناصر المبادئ الخمسة التي تحكم علاقات الصين مع الدول العربية[٢] كما أعلنت تأييد الصين للدول العربية في مواجهة نفوذ الاستعمار الغربي ولاسيما في البحر الأحمر والبحر العربي[٣].

وفي مايو ١٩٦٤م أرسلت الصين سفيرها إلى صنعاء وهو وانغ روجيا، ولم تستطع الجمهورية العربية اليمنية مجاراة الصين بذلك والقيام برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي نتيجة للحرب التي شهدتها مع القوى الملكية والداعمين لها من القوى الإقليمية والدولية وانعكاسها على عدم الاستقرار السياسي، والاقتصادي والاجتماعي. ولم تقدم على خطوة فتح سفارة لها في بكين إلا في شهر فبراير ١٩٦٧م. وكان أول سفير للجمهورية العربية اليمنية هو محمد عبد

(١) المنار (الأردنية)، العدد ٧٣٩، ١٩٦٢/١١/٦م، ص١,٤.
(٢) ذاكرة التاريخ لا تنسى، المرجع السابق.
(٣) عبدالله سنان وآخرون، اليمن والصين خمسون عاما من العلاقات، مركز البحوث والمعلومات، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، صنعاء، ط١، ٢٠٠٦م، ص٩٩.

الواسع حميد الأصبحي، وترتب على هذه الخطوة تعزيز العلاقة في شتى الجوانب بين الدولتين[١].

وفي ١٧ ديسمبر ١٩٦٣ وجه المشير عبدالله السلال دعوة لرئيس مجلس الوزراء الصيني شو ان لاي للقيام بزيارة الجمهورية العربية اليمنية، والذي بدوره قبل الدعوة على أن يتم تحديد موعد الزيارة فيما بعد[٢]، لكن الزيارة لم تتم بسبب ظروف الحرب.

وعلى صعيد تبادل الزيارات قام المشير عبد الله السلال بزيارة إلى الصين استمرت ١٢ يوماً بدءا من ٣١ مايو حتى ١١ يونيو ١٩٦٤م. ورافقه كلاً من القاضي عبد الرحمن الارياني، عبد الغني مطهر، هادي عيسى، محمد الرعيني، محمد قائد سيف، حسين عنبة، عبد الله الضبي، د. حسن مكي، مجاهد حسن غالب، عبد الله حمران، عبد الله عبد السلام صبرة، علي المطري، أحمد القعطري، طه مصطفى. وقد حظي الوفد باستقبال رسمي وشعبي، حيث كان في مقدمة المستقبلين رئيس جمهورية الصين ليو تشا وتشي، ورئيس مجلس الوزراء تشوان لاي، ورئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب ونوابه، ورجال السلك الدبلوماسي[٣].

وفي الثالث من شهر يونيو بدأت المحادثات الرسمية بين الجانبين، حيث قدم السلال في كلمة ألقاها شرحاً مفصلاً للأوضاع التي مرت وتمر بها اليمن، والتحديات التي تواجه الثورة والجمهورية، كما أشاد بالعلاقة الطيبة والمتميزة في جميع المجالات بين البلدين، وطالب تقديم الدعم والمساعدة من الصين للبلاد. وفي الوقت نفسه بادله الرئيس الصيني بكلمة مماثلة وضح فيها الأوضاع التي شهدتها بلاده قبل الثورة وبعدها، مشيراً إلى الصعوبات التي واجهت الصين وكيف استطاعت بلاده تجاوز ذلك على الرغم من وقوف بعض الدول

(١) المنار (الأردنية)، العدد ٧٤٢، ١٩٦٢/١١/٩م، ص١,٤؛ المنار (الأردنية)، العدد ٧٤٧، ١٩٦٢/١١/١٥م، ص١,٤. ؛ عبدالله سنان وآخرون، المرجع السابق، ص١٠٨. ؛ قادري أحمد حيدر، الأحزاب القومية في اليمن، صنعاء، د.م، ط٢، ٢٠١٣م، ص٣٥٤- ٣٥٧.

(٢) مجلة اليمن الجديد، العدد٤، يناير ١٩٦٤، ص٦٠.

(٣) عبد الرحمن بن يحيى الارياني، مذكرات الرئيس القاضي عبد الرحمن الارياني، ج٢،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م، ص١٥٩. ؛ الثورة، مباحثات السلال في بكين، العدد ٥، ١٩٦٤/٦/٤م، ص١.

الغربية ضد ثورتهم، وقد أسفرت الجلسة عن تشكيل لجان من الطرفين لإعداد مشروع معاهدة الصداقة، والبيان المشترك الذي صدر في نهاية الزيارة، ومشروع الاتفاقية الاقتصادية والتجارية، والاتفاقية الثقافية(١).

ولتمكين الوفد من الاطلاع على تجربة الصين في المجالات الصناعية العملاقة، والزراعية، والمواقع الأثرية، قام الوفد بزيارة عدد من المدن، وأكد عمدة بكين أثناء احتفائه بالوفد على حق اليمن في نضالها وكفاحها ضد الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن، وأشاد بصمود الشعب اليمني وتضحياته ووقوف الصين إلى جانبه وصولاً إلى نيل الحرية والاستقلال(٢).

وفي التاسع من يونيو قام الرئيسان بتوقيع البيان المشترك، الذي تضمن وقوف الصين إلى جانب الشعب اليمني ودعمه للثورة بكافة السبل الممكنة، فضلاً عن ذلك جرى توقيع معاهدة الصداقة، والاتفاقية الاقتصادية والتجارية والاتفاقية الثقافية. وقد غادر الوفد العاصمة الصينية في ١١ يونيو ١٩٦٤م متوجهاً إلى موسكو، وأثناء عودته من موسكو منع من المرور عبر الأجواء التركية نظراً للموقف التركي المعارض للثورة والتي لم تعترف بها إلا عام ١٩٧٠م. ونظراً لذلك أضطر الوفد لتغيير الاتجاه عبر أجواء بودابست ومنها إلى القاهرة(٣).

وكان لتلك الزيارة نتائج إيجابية على كافة الأصعدة وعززت من الحضور السياسي لقيادة الثورة على الصعيد الإقليمي والدولي، ولاسيما في ظل احتدام الصراع حينها على الأرض اليمنية. وتنافس الأطراف الإقليمية والدولية على ذلك.

ومن خلال الاطلاع على ما تضمنته معاهدة الصداقة التي جرى توقيعها بين الطرفين فقد احتوت على ديباجة وأربع مواد، ومكان وتاريخ التوقيع، وقد أكد فيها الجانبان على دعم العلاقة وتطويرها خدمة لمصلحة البلدين والشعبين، وكذلك دعم السلام في آسيا والعالم. مع الإشارة إلى الاحتفاظ بما سبق الاتفاق عليه قبل الثورة وما هو قائم من العلاقات، من الاحترام المتبادل للسيادة

(١) عبد الرحمن بن يحيى الارياني، المرجع السابق، ص١٥٩-١٦٢.
(٢) المرجع نفسه، ص١٦٢. ؛ الثورة، مباحثات السلال في بكين، العدد ٥، ١٩٦٤/٦/٤م، ص١.
(٣) عبد الرحمن بن يحيى الارياني، المرجع السابق، ص١٦٩، ١٧٠، ١٧٧.

وسلامة أراضي البلدين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتبادل المنافع والتعايش السلمي، وحل ما قد يثار بين الجانبين في المستقبل عن طريق الحوار والتشاور بينهما. ولم تغفل المعاهدة الجوانب الاقتصادية والثقافية، وفقاً لروح المساواة، وتبادل المنافع، وقد حددت مدة المعاهدة بعشر سنوات(١).

واستمراراً لتوطيد العلاقات بين البلدين، وحاجة الجمهورية العربية اليمنية للدعم في جميع الجوانب قام رئيس مجلس الوزراء اللواء حسن العمري بزيارة الدول الاشتراكية استغرقت زيارته شهراً كاملاً، وكان من بين هذه الدول جمهورية الصين الشعبية التي زارها في السادس من شهر أكتوبر ١٩٦٥م، وقد توجت هذه الزيارة بتأكيد الصين تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في معاهدة الصداقة، والاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، والثقافية، في السنة الماضية(٢).

وأثناء حرب ٥ يونيو - حرب الأيام الستة - والتي آلت نتائجها إلى ما عرف بنكسة حزيران، وهزيمة مصر والأمة العربية، تعرضت مصر لإضعاف المشروع القومي الذي كانت تتزعمه وتتبنى الدفاع عنه، وتحجيم الدور السياسي لها، وإنهاك الاقتصاد، والجوانب العسكرية والأمنية، والاجتماعية لمصر. ونتيجة لذلك قامت صنعاء مع بعض الدول العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية رسمياً مع الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب وقوفها وتأييدها للكيان الصهيوني في حربه ضد العرب وقضاياهم العادلة وفي مقدمتها فلسطين، وفي المقابل طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الدبلوماسيين اليمنيين مغادرة واشنطن خلال ٤٨ ساعة.

قامت السفارة الإيطالية بتولي إدارة الشؤون الأمريكية في الجمهورية العربية اليمنية، وقامت السفارة الصومالية بإدارة الشؤون اليمنية في العاصمة الأمريكية، وقررت مصر سحب كافة القوات المصرية في ٨ ديسمبر

(١) للتفاصيل عن المعاهدة وبنودها ينظر: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ج٣، معاهدة صداقة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية، المكتب القانوني لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، د.ت. ص ١٧٦.

(٢) عدنان ترسيسي، بلاد سبأ وحضارة العرب الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٢، ١٩٩٠م، ص٦٣٠.

١٩٦٧م[١]. وكان لهذه التطورات السياسية أثراً إيجابياً على تعزيز العلاقة مع جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي.

وعندما تصاعدت الأحداث على الساحة اليمنية، واجه المشير عبد الله السلال أزمة حادة أثناء مدة حكمه بسبب الخلافات الجمهورية-الجمهورية، والحرب ضد الملكية، وإنهاك الجيش النظامي، ورداءة تسليحه، ورغم محاولة السلال السعي بكل السبل إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه إلا أنه لم يتمكن من احتواء تلك الخلافات لخذلانه من الأطراف الداخلية وشدة الحرب الإقليمية والدولية عليه، ورغم ذلك تقدم بطلب مد يد العون والمساعدة والدعم من الصين، وتقدم بطلب مقابلة القائم بأعمال السفارة الصينية بصنعاء، وأثناء المقابلة أشاد بكل تقدير بالصداقة بين البلدين، وشرح تطور الأحداث وخطورتها التي تسارعت في البلاد. وقرر المشير عبد الله السلال السفر إلى الاتحاد السوفييتي لمشاركته احتفالات الذكرى الخمسين لثورة أكتوبر ١٩١٧م، وعند وصوله إلى العراق تم إعلان انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م، برئاسة القاضي عبد الرحمن الارياني وجرى تجريد المشير عبد الله السلال من جميع مناصبه، ورتبه العسكرية، وتولى محسن العيني رئاسة الوزراء، والفريق حسن العمري قائداً عاماً للقوات المسلحة لتدخل الجمهورية العربية اليمنية مرحلة جديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكان شهر نوفمبر حاسماً لليمن شماله وجنوبه حيث انسحبت القوات البريطانية من الجنوب في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م[٢]. وقد اعتبرت قوى اليسار أن ما حدث في شهر نوفمبر عام ١٩٦٧م يعد ثورة في الجنوب وانتكاسة في الشمال[٣].

وفي تلك المدة شهدت الجمهورية العربية اليمنية حدثاً مهماً تمثل بحصار القوات الملكية صنعاء من جميع الجهات ابتداء من (٢٨ نوفمبر ١٩٦٧ -حتى

---

(١) عبد القادر لطف قاسم يحيى الخلي، العلاقات اليمنية- الأمريكية ١٩١٨-١٩٦٧م، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لمجلس كلية الآداب- جامعة أسيوط، ٢٠٠٨م، ص٢٦٦، ٢٦٧.

(٢) شي يان تشون، معركة السبعين يوماً في صنعاء أيام لا تنسى، الحلقة الأولى، ٢٠٠٣/٥/٥م، http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/203a1n12/2003n5/5b2.htm ؛ عبد الوهاب أدم العقاب، تطور العلاقات اليمنية السعودية ١٩٤٨-١٩٧٠م، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، ط١، ٢٠٠٢م، ص٢٠٨، ٢٠٩.

(٣) محمد علي الشهاري، اليمن والثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال، دار ابن خلدون، بيروت، ط١، ١٩٧٢م، ص٨٧.

٩ فبراير ١٩٦٨م) مدعومة من المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية والمرتزقة[١] وأصبحت مدينة صنعاء في خطر لاسيما بعد استقالة محسن العيني، وهروب عدداً من الضباط اليمنيين أثناء الحصار، ولتدارك الموقف من قبل قيادة سلطة نوفمبر صدر قراراً جمهورياً بتعيين الفريق حسن العمري رئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة، واستطاعت القوى الوطنية بمختلف مكوناتها العسكرية، والمدنية أن تقاوم القوى الملكية ومن يدعمها. وتسارعت الأحداث حيث جرى تعيين الفريق حسن العمري عضواً في المجلس الجمهوري بدلاً عن أحمد محمد نعمان الذي بعث باستقالته من بيروت في ٢١ نوفمبر ١٩٦٧م، واستطاعت القوات الوطنية إلحاق الخسائر بالقوى الملكية في جميع الجهات وتحقيق النصر عليها والقوى الداعمة لها[٢].

كان للصين دوراً مشرفاً أثناء الحصار حيث انسحبت جميع الهيئات الدبلوماسية العربية والأجنبية من صنعاء إلا السفارة الصينية وشخص واحد في السفارة السورية. وقد شاركوا إلى جانب أبناء اليمن في مواجهة القوات الملكية وفك الحصار. وقد أعلنت الحكومة الصينية أن الصين حكومة وشعباً تؤيد اليمن حكومة وشعباً في نضاله العادل بهدف حماية الدولة والاستقلال الوطني والوقوف في وجه كل الأعمال العدوانية والهدامة التي يقوم بها الاستعمار، والتزمت السفارة الصينية في صنعاء بتنفيذ توجيهات حكومتها بالبقاء مع المهندسين، والعمال، والأطباء لمساعدة اليمن، ومشاركة الشعب اليمني في صد العدوان الذي تعرض له[٣].

وقام السفير الصيني حينها بدور إيجابي رغم كل المخاطر، تمثل هذا الدور القيام بالتواصل مع الدوائر الحكومية، وبعض وحدات القوات المسلحة،

---

(١) عبدالله حسين بركات، حصار السبعين يوما، الموسوعة اليمنية، ج٢، مؤسسة العفيف، صنعاء، ط٢، ٢٠٠٣، ص١١٢.

(٢) يحيى مصلح مهدي، شاهد على الحركة الوطنية، مركز عبادي للطباعة والنشر، صنعاء، ط٢، ٢٠١١م، ص١٣١-١٣٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٤. ؛ عبد الوهاب آدم العقاب، المرجع السابق، ص٢٣٠، ٢٣١. ؛ عبد القادر لطف قاسم يحيى الخلي، المرجع السابق، ص ٢٦٧.

(٣) شي يان تشون، معركة السبعين....، المرجع السابق. ؛ علي محمد العلفي، حصار صنعاء، كتاب الرأي العام (٥)، مطابع الكتاب المدرسي، صنعاء، ط١، ١٩٨٨م، ص ٣٦٣، ٣٨٩، ٤٠٠، ٤٠١. ؛ جار الله عمر، القيمة التاريخية لمعارك حصار السبعين، مركز الأمل للدراسات والصحافة والنشر، صنعاء، ط١، ٢٠٠٣، ص١٣٦.

والمنظمات الجماهيرية، والشخصيات الوطنية والاجتماعية، وفرق الأطباء، والمهندسين وتوحيد الجهود، خدمة لجبهات القتال، وتوصيل التموين بالكميات المطلوبة لها(١).

كما استهدفت القوى الملكية المحاصرة لصنعاء ضرب مصنع الغزل والنسيج وصولاً إلى محاولة التصفية الجسدية للخبراء والعاملين في المصنع، وأثناء اجتماع لهم تعرضوا للضرب بالقنابل، وتحطمت إحدى السيارات التابعة لهم ودمرت المعدات، والأجهزة واستمر القصف الملكي على المبنى الذي يقيم به الخبراء الصينيين، والعاملين وأصيب رئيس الخبراء بجروح طفيفة(٢).

وفي ظل احتدام المعارك لم يمنع ذلك الأطباء الصينيين من القيام بدور إنساني مشرف لاسيما بعد انسحاب الأطباء الأجانب من صنعاء. وفي الوقت نفسه جرى تواصل بين الفريق حسن العمري والقائم بأعمال السفارة الصينية وطلب منه عدداً من الأطباء إضافة إلى الأطباء الموجودين والذي بدوره قام بالتواصل مع الرئيس ماو تسي تونغ ورئيس مجلس الدولة شوآن لاي بهدف التعزيز بعدد من الأطباء فاستجابوا للطلب ووصلت بعثة طبية إلى صنعاء أثناء الحصار للقيام بأدوارهم الإنسانية(٣).

وفي ٧ ديسمبر ١٩٦٧م وصلت قذائف إلى جوار مبنى السفارة الصينية وتحطمت بعض النوافذ الزجاجية لها وللاطلاع على نتائج ذلك وصل وزير الداخلية والأمن اليمنيين إلى مقر السفارة لتقديم الرعاية والمواساة للمتواجدين هناك والاطمئنان عليهم(٤).

وفي الوقت نفسه تقدمت القيادة اليمنية بطلب كمية من الأسلحة الخفيفة من الحكومة الصينية، وافقت الصين وقامت بإرسال كمية من الأسلحة الخفيف لليمن بهدف دعم النضال العادل لشعبه ضد القوى المعادية له. وقد وصلت تلك الأسلحة إلى ميناء الحديدة في مارس ١٩٦٨م. وعند اندلاع أحداث أغسطس

(١) شي يان تشون، معركة السبعين....، المرجع السابق..
(٢) شي يان تشون، معركة السبعين....، المرجع السابق.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) شي يان تشون، معركة السبعين يوماً في صنعاء أيام لا تنسى، الحلقة الثانية، ٢٠٠٣/٦/٦م، ttp://www.chinatoday.com.cn/Arabic/203a1n12/2003n6/6b2.htm

١٩٦٨م (من ٢٢ إلى ٢٤) ما بين القوى الجمهورية بقيت السفارة الصينية وجميع العاملين من الخبراء، والأطباء، والفنيين، والعمال في صنعاء رغم التهديدات التي وصلتهم من الطرف المعارض لقيادة انقلاب حركة نوفمبر حد تعبير السفير نفسه لكنهم حرصوا على البقاء في صنعاء(١).

ونظراً لتلك التهديدات طلب القائم بأعمال السفارة الصينية مقابلة وكيل وزارة الخارجية اليمنية لمناقشة الموضوع معه، مفيداً أن الصين تعمل على تطوير العلاقة بين البلدين وتؤيد النضال العادل والمشروع للشعب اليمني، وتؤكد التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ولا تسمح لأحد تسميم العلاقة بينهما. وفي اللقاء نفسه أكد وكيل وزارة الخارجية اليمنية أن من ثوابت السياسة الخارجية اليمنية دعم وتطوير العلاقة مع الصين ولن تسمح لأحد الإساءة إليها(٢).

يتضح مما سبق أن الصين عبر سفارتها وقفت إلى جانب الفريق حسن العمري ومجموعته ضد المجموعة العسكرية والمدنية الأخرى من حركة اليسار المنتمية لحركة القوميين العرب والتي كانت ترتبط بالاتحاد السوفييتي، ويبدو أن هذا انعكاس للخلافات في أساليب تطبيق المبادئ الاشتراكية بين الصين والاتحاد السوفييتي.

ومن أوجه تعزيز العلاقة بين البلدين لم تغفل القيادة اليمنية حضور الفعاليات التي نظمتها السفارة الصينية ففي ٣٠ سبتمبر ١٩٦٨م حضر القاضي عبد الرحمن الارياني رئيس المجلس الجمهوري حفل استقبال أقامته السفارة الصينية بمناسبة العيد الوطني لبلادهم، وألقى كلمة أشاد فيها بمواقف الصين إلى جانب الجمهورية العربية اليمنية وتقديم المساعدات والتعاون معها، وأكد في حديثه أن الاستعمار هو العدو المشترك للشعبين اليمني-والصيني. وتناولت صحيفة الثورة اليمنية موضوعات العلاقات التاريخية والمتطورة بين البلدين. وتم عرض أفلام صينية في وحدات القوات المسلحة عن حروب الصين مع

(١) عبد الله سنان وآخرون، المرجع السابق، ص١١٩. ؛ شي يان تشون، معركة السبعين...، الحلقة ٢، المرجع السابق.
(٢) شي يان تشون، المرجع السابق، حلقة (٢).

الدول الأخرى، وتعززت علاقة السفارة الصينية بالقوات المسلحة اليمنية عن طريق بعض الضباط اليمنيين[١].

وفي المقابل كانت الصين تهتم بما يحدث على الصعيد السياسي الداخلي في اليمن أثناء المفاوضات بين الجمهوريين-والملكيين لترتيب المصالحة السياسية بين الطرفين وجهت دعوة للسفارة الصينية عن طريق وزارة الداخلية آنذاك أحمد الرحومي، لمشاركة الصين في استقبال الوفد الملكي القادم من المملكة العربية السعودية لكن وفد السفارة الصينية لم يتمكن من الحضور، بسبب عدم معرفتهم الطريق إلى حرض. وقد عززت السفارة الصينية تواصلها حيث أقامت علاقات واسعة مع عدد من الشخصيات السياسية، والاجتماعية، والعسكرية، وكان ذلك يعد نجاحاً للدبلوماسية السياسية والشعبية للصين[٢].

واستمراراً لنهج قيادة حركة نوفمبر التي أخذت بمبدأ الاعتدال والانفتاح في العلاقات مع جميع الدول وعدم تجاهل دول المعسكر الاشتراكي التي قدمت كافة أنواع الدعم للثورة سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، وصحياً، وعسكرياً، وإعلامياً، فقد أكدت أنه ليس من مصلحة البلاد التنكر لذلك وحرصت على استمرار العلاقة معها[٣].

حيث اسفرت الحوارات واللقاءات بين الجانبين الجمهوري والملكي في عامي ١٩٦٩ -١٩٧٠م إلى عودة العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية ألمانيا الغربية في ١٥ يوليو ١٩٦٩م، وتحقيق المصالحة السياسية في مارس ١٩٧٠م، وإشراك الملكيين في عضوية المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء ومجلس الشورى والسلطة المحلية وبعض السفارات[٤]. وقد ترتب على المصالحة الاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية وإقامة علاقات دبلوماسية من قبل المملكة العربية السعودية في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م، وتبعها كلاً من فرنسا

(١) المرجع نفسه.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) محسن العيني، خمسون عاماً في الرمال المتحركة، دار الشروق للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م، ص١٧٧.
(٤) فريد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة سعد حميى، حازم صاغية، دار ابن خلدون، بيروت، ط٢، ١٩٧٨م، ص٨٩,٩٠. ؛ محمد عبده قاد وآخرون، اليمن في مائة عام، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، صنعاء، ط٢، ٢٠٠٠م، ص٢٠٢.

التي اعترفت بالنظام الجمهوري، في ٢٤ يوليو ١٩٧٠م، وبريطانيا في ٢٩ يوليو ١٩٧٠م، والإمبراطورية الإيرانية في ٩ سبتمبر ١٩٧٠م[١]. كما اعترفت تركيا في العام نفسه[٢].

وفي شهر يوليو ١٩٧٢م تم الإعلان عن عودة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد انقطاع دام خمس سنوات وقد قدم وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وليام روجيرز إلى صنعاء ولقائه مع القاضي عبد الرحمن الارياني رئيس المجلس الجمهوري، ومحسن العيني رئيس مجلس الوزراء[٣].

ترتب على ذلك انفتاح الجمهورية العربية اليمنية على الغرب وفتور إلى حد ما في العلاقة مع الدول الاشتراكية باستثناء جمهورية الصين الشعبية التي حافظت على علاقتها وبذلت دوراً كبيراً وسط تنافس بين تلك الدول على الساحة اليمنية.

شهدت الجمهورية العربية اليمنية مجاعة بدأت في مايو ١٩٧٠م وتقدمت بطلب المساعدات الغذائية من عدد من المنظمات الدولية، والدول العربية، والأجنبية وكانت الصين واحدة من هذه الدول[٤].

وأثناء زيارة محسن العيني رئيس مجلس الوزراء إلى الأمم المتحدة للمشاركة في الاحتفال في أكتوبر ١٩٧٠م بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيسها، ألقى كلمة تؤكد على الحرية والاستقلال والسيادة للشعوب. وهي في مضمونها تؤكد على عدم الانحياز لأي محور من المحاور[٥].

وفي عام ١٩٧١ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها السادسة والعشرين، حيث جرى التصويت على إعادة الحقوق الشرعية لجمهورية الصين الشعبية والاعتراف بممثلي حكومتها وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن، وقد صوتت الجمهورية العربية اليمنية على المشروع الذي حصل على

(١) محمد عبده قايد وآخرون، المرجع السابق، ص٢٠٦.
(٢) علي محسن حميد، تجربة الثورة دولياً في ١٤ عاماً، الكتاب السنوي، وزارة الإعلام والثقافة، دار الهناء، د.ت، ص٨٤.
(٣) فيرد هوليداي، المرجع السابق، ص٩٨، ٩٩.
(٤) محسن العيني، المرجع السابق، ص١٧٥.
(٥) المرجع نفسه، ص١٧٨.

(٧٦) صوتاً مؤيداً في مقابل (٣٥) صوتاً معارضاً. وعليه صدر قرار الجمعية العامة رقم (٢٧٥٨) في الدورة المنعقدة بتأكيد حق الصين المشروع[١]. وكان هذا الموقف الإيجابي لليمن معززاً للعلاقة بين البلدين.

وتطويراً لأوجه التعاون والعلاقة بين كلاً من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية تمت زيارة رئيس مجلس الوزراء محسن العيني على رأس وفد رسمي في المدة (من ١٥ يوليو حتى ٢٦ يوليو ١٩٧٢م)، وكان من أعضاء الوفد محمد عبد الله الارياني نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، عبد الجبار المجاهد وزير الزراعة، محمد قائد الأغبري وزير الصحة، مجاهد أبو شوارب محافظ لواء حجة، عبد العزيز عبد الغني محافظ البنك المركزي، د. عبد الكريم الارياني رئيس الجاهز المركزي للتخطيط، غالب علي جميل وكيل وزارة الخارجية، عبد الوهاب محمود وكيل وزارة الاقتصاد، علي أبو الرجال وكيل وزارة الأشغال، صالح عباس أمين عام رئاسة الوزراء، عبد الله صبرة مدير مكتب مجلس الوزراء للشؤون العسكرية، أحمد أمين زيدان مدير الإدارة السياسية في وزارة الخارجية، عبده عثمان محمد سفير الجمهورية العربية اليمنية لدى الصين[٢].

تم استقبال الوفد من قبل رئيس جمهورية الصين الشعبية شوان لاي، ورئيس الوزراء، والوزراء، والقادة العسكريين، ورجال السلك الدبلوماسي[٣]. وقد هدفت الزيارة على تأكيد السير في خط مستقل وسياسة وطنية منطلقها الانفتاح السياسي، وتأكيد العلاقة التي تربط البلدين في جميع الجوانب.

وفي السابع عشر من يوليو بدأت المحادثات في قصر الشعب بين الجانبين اليمني والصيني، وقد ألقى رئيس مجلس الوزراء كلمة تضمنت التأكيد على عمق العلاقة بين الدولتين، ووضح دور الصين في دعم الثورة والجمهورية في جميع المجالات، والنقلة النوعية التي حدثت بعد الثورة رغم

(١) عبد الله سنان وآخرون، المرجع السابق، ص١١٣، ١١٤.
(٢) الثورة، العدد ١٤١٣، ١٩٧٢/٧/١٦م، ص١. ؛ الثورة، العدد ١٤٢٠، ١٩٧٢/٧/٢٤م، ص١. ؛ الثورة، العدد ١٤٣١، ١٩٧٢/٨/٦م، ص١، ٢، ٤.
(٣) الثورة، العدد ١٤١٤، ١٩٧٢/٧/١٧م، ص١. ؛ محسن العيني، المرجع السابق ص٢٢٢، ٢٢٣. ؛ محسن العيني، انطباعات عن زيارة الصين، صحيفة صنعاء، العدد ٣، ١٩٧٢/١٠/٢٣م، ص٤.

كل التحديات التي مرت بها البلاد من حروب، وصراعات، وصولاً إلى التسوية السياسية بين الجمهوريين والملكيين، والانفتاح في العلاقات مع الدول التي كانت لها موقف معادي للثورة، وفي المقدمة منها المملكة العربية السعودية، ولم يغفل حالة الشد والجذب في العلاقة بين شمال اليمن وجنوبه، وتطرق إلى عودة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي انقطعت عام ١٩٦٧م. وقد أتت كلمة الرئيس الصيني مؤكدة على دعم الجمهورية العربية اليمنية وترسيخ العلاقة بين الدولتين، ومناصرة دولته لقضايا الأمة العربية العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وقضايا التحرر في الدول الأخرى(١).

جرى تشكيل لجان فنية مشتركة لبحث القضايا الخاصة بالدولتين واحتياجات كل منهما. وقد كانت الزيارة مماثلة لزيارة المشير عبد الله السلال عام ١٩٦٤م، من حيث تمكين الوفد من زيارة بعض المدن الصينية، والإطلاع على تجربة الصين في المجال الزراعي، والصناعي، والمواقع الأثرية، وبعض المعسكرات، وما تقوم به من تدريبات ومناورات عسكرية للاستفادة من خبرات وتقدم وتطور الصين في هذه المجالات. وفي التاسع عشر من الشهر نفسه وقع الجانبان على اتفاقية التعاون الثقافي والفني، وقدمت الصين قرضاً قدره ٨,٥ مليون جنيه إسترليني(٢). وأقر مجلس الوزراء في اجتماعه الذي عقد في ٢٠ ديسمبر ١٩٧٢م اتفاقية التعاون الاقتصادي والموافقة على القرض الذي قدم لليمن(٣)، وقبل مغادرة الوفد اليمني للصين متوجهاً إلى كوريا الشمالية جرى إقامة حفل توديع له في ٢٣ يوليو ١٩٧٢م، بقاعة قصر الشعب الكبرى وقد أكد رئيس مجلس الوزراء في كلمته أثناء الحفل على الاشادة بتطور الصين في مختلف الجوانب ومشيداً بدور الزعيم الصيني ماو تسي تونغ وقيادته للثورة، والدور البطولي الذي سجله الجيش الشعبي الصيني بقيادته. وفي الوقت نفسه أكد رئيس مجلس الدولة الصيني إشادته بالعلاقة بين البلدين والعمل على سبل

(١) الثورة، العدد ١٤١٣، ١٩٧٢/٧/١٦م، ص١. ؛ الثورة، العدد ١٤١٦، ١٩٧٢/٧/١٩م، ص١، ٢. ؛ محسن العيني، خمسون عاما...، المرجع السابق ص٢٢٣.

(٢) الثورة، العدد ١٤٢٠، ١٩٧٢/٧/٢٣م، ص١. ؛ محسن العيني، المرجع السابق، ص٢٢٤، ٢٢٥.

(٣) الثورة، العدد ١٥٣١، ١٩٧٢/١٢/٢١م، ص١.

تطويرها واستمرار دعم الصين لشعوب العالم الثالث وتحررها واستقلالها[١]. وقد كان لهذه الزيارة آثاراً إيجابية سياسيا واقتصادياً وثقافيا وصحياً.

وفي سبيل تعزيز العلاقة بين الجانبين نشطت السفارة الصينية من خلال القيام بإجراء عدد من المقابلات مع المسئولين اليمنيين حيث استقبل العقيد علي سيف الخولاني وزير الداخلية، السفير الصيني بصنعاء وجرى مناقشة العلاقة بين البلدين[٢].

وتقديراً من الجانب اليمني للدور الذي تقوم به الصين في محافظة تعز قامت المحافظة برئاسة محافظ المحافظة سعيد الحكيمي بتكريم السفير الصيني على جهوده التي بذلها في متابعة إنجاز مستشفى الثورة العام بتعز[٣].

وفي ٣٠ أغسطس ١٩٧٣م التقى العميد محمد صالح الكهالي وزير الداخلية بالنيابة في مبنى الوزارة نفسها بسفير جمهورية الصين الشعبية وجرى مناقشة العلاقات بين البلدين والعمل على تعزيزها في شتى الجوانب[٤].

وتعبيراً عن اهتمام القيادة اليمنية بالمناسبات الوطنية الصينية وفي شهر أكتوبر ١٩٧٣م بعث القاضي عبد الرحمن الارياني رئيس المجلس الجمهوري برقية للقائم بأعمال رئيس جمهورية الصين الشعبية مهنئاً له والشعب الصيني بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية[٥].

واهتماماً من القيادة اليمنية بالبعثات الصينية التي تعمل في اليمن كلف رئيس المجلس الجمهوري القاضي عبد الرحمن الارياني كلاً من عبد الكريم العنسي، مستشار المجلس الجمهوري لشؤون الأوقاف والعدل، وسعيد الحكيمي محافظ لواء تعز في ١٨ أكتوبر ١٩٧٣م بزيارة البعثة الصينية بتعز بعد تعرض بعض أفراد البعثة لحادث مروري في طريق المخا أثناء قيامهم بتأدية

(١) للتفاصيل ينظر: نص الكلمتين في صحيفة الثورة، العدد ١٤٢٠، ١٩٧٢/٧/٢٤م، ص٤.
(٢) الثورة، العدد ١٥٢٣، ١٩٧٢/١٢/١٢م، ص١.
(٣) الثورة، العدد ١٧٢١، ١٩٧٣/٨/١٣م، ص١.
(٤) الثورة، العدد ١٧٣٧، ١٩٧٣/٨/٣١م، ص١.
(٥) الثورة، العدد ١٧٥١، ١٩٧٣/١٠/٢م، ص١.

واجبهم، وقد قوبلت الزيارة بارتياح من جانب رئيس وأعضاء البعثة الصينية التي تعمل في تعز[١].

وأثناء حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م وتداعياتها على المنطقة الإقليمية، والعربية، والدولية قام السفير الصيني بمقابلة العقيد محمد الارياني القائد العام للقوات المسلحة، وجرى مناقشة الأوضاع التي تمر بها المنطقة وموقف البلدين من ذلك، وتوحيد المواقف المشتركة تجاه نتائج الحرب[٢].

الجانب البرلماني:

ولتطوير العلاقة الثنائية في الجانب البرلماني استقبل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس الشورى السفير الصيني بصنعاء، وجرت محادثات حول العلاقة بين الدولتين وسبل تطويرها، وقد وجه السفير الصيني دعوة لرئيس المجلس القيام بزيارة إلى جمهورية الصين الشعبية مع وفد من المجلس[٣].

وتكررت زيارات السفير الصيني تشانغ بانغ بتغ لرئيس مجلس الشورى في يناير ١٩٧٤م[٤]، ثم في مارس من العام نفسه استقبل رئيس مجلس الشورى الشيخ عبد الله الأحمر السفير الصيني ناقش معه العلاقات الثنائية بين البلدين[٥].

البلدين[٥].

وفي ٢٤ أبريل ١٩٧٤م قام وفد برلماني مكون من ١١ عضواً برئاسة الشيخ عبد الله حسين الأحمر بزيارة رسمية إلى جمهورية الصين الشعبية تلبية لدعوة من البرلمان الصيني، وكان من الشخصيات المرافقة له أحمد علي المطري، إسماعيل الوزير، عبد الواحد الخرباش، عبد الحميد الحدي، عبد الوهاب العرشي، محمد حسين الغشمي، محمد الاسلمي، وقد جرى للوفد استقبالا رسمياً وعقدت جلسات محادثات بين الجانبين. وأكد الطرفان على تعزيز العلاقة الثنائية وتنسيق المواقف المشتركة بين البلدين، وقد كانت مدة

(١) الثورة، العدد ١٧٦٦، ١٩٧٣/١٠/١٩م، ص١.
(٢) الثورة، العدد ١٧٧٣، ١٩٧٣/١٠/٢٦م، ص١.
(٣) الثورة، العدد ١٧١٧، ١٩٧٣/٨/٨م، ص١.
(٤) الثورة، العدد ١٨٣٧، ١٩٧٤/١/١٦م، ص١.
(٥) الثورة، العدد ١٨٩٣، ١٩٧٤/٣/٢٢م، ص١.

الزيارة ١٠ أيام وقد ودع الوفد أعضاء اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الصيني، روشين يوي، وهو يوتشي وسفير اليمن عبده عثمان محمد(١).

الجانب الاقتصادي

إن المجال الاقتصادي له أهمية كبيرة في حياة الشعوب، ويعد شرياناً رئيساً لأي دولة من الدول ولأهمية ذلك فقد كان الوضع الاقتصادي أحد عوامل اندلاع ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م، وقد اهتمت قيادة الثورة بتأسيس قواعد اقتصادية حاولت فيها نقل اليمن إلى اللحاق بالركب الاقتصادي الحديث، وإيجاد الأجهزة الاقتصادية المتنوعة وفي المقدمة منها وزارة الاقتصاد، والجهاز المركزي للتخطيط. وقد قامت الوزارة بإعداد القوانين والأنظمة واللوائح، بما يتلاءم مع الربط والتنسيق مع الاقتصاد العربي والعالمي. واستطاعت الجمهورية العربية اليمنية تعزيز قنوات التواصل بالدول العربية والإسلامية، والأجنبية، وحصلت على القروض، والمساعدات السلعية والاستثمارية، واستثمرت العائدات في المجال الصناعي، والإنتاجي، والخدمات(٢).

وتعزيزاً لذلك الدور المهم وأثناء زيارة رئيس الجمهورية العربية اليمنية إلى جمهورية الصين الشعبية في التاسع من يونيو١٩٦٤م تم توقيع اتفاق تعاون اقتصادي وفني بين البلدين، وقد تكون الاتفاق من ديباجة وست مواد، تضمن في ديباجته رغبة البلدين في إنماء التعاون الاقتصادي والفني، فيما نصت المادة الأولى على حاجة الجمهورية العربية اليمنية إلى تطوير ونمو اقتصادها، وعليه وافقت الصين على منحها قرضاً بدون فوائد وغير مرتبط بأي شروط وقدره عشرة ملايين جنيه إسترليني، والقيمة الذهبية للجنيه الإسترليني الواحد هي ٢,٤٨٨٢٨ جراماً من الذهب الخالص، مع التأكيد على مراعاة حدوث أي تغيير

(١) عبد الله بن حسين الأحمر، مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، قضايا ومواقف، ط٢، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، ط٢، ٢٠٠٨م، ص٢١٥. ؛ للتفاصيل ينظر: صحيفة الثورة الأعداد: ١٩١٨، ١٩٧٤/٤/٢٢م، ص١، ٢. ؛ ١٩٢٠، ١٩٧٤/٤/٢٤م، ص١. ، ١٩٢١، ١٩٧٤/٤/٢٥م، ص١. ؛ ١٩٢٧، ١٩٧٤/٥/٣م، ص١. ؛ ١٩٢٨، ١٩٧٤/٥/٤م، ص١,٢. ؛ ١٩٣٦، ١٩٧٤/٥/١٤م، ص١. ؛ ١٩٤١، ١٩٧٤/٥/٢٠م، ص١.

(٢) عادل رضا، محاولة لفهم الثورة اليمنية، المكتب المصري الحديث، ط١، ١٩٧٤م، ص١٩٥، ١٩٦.

في القيمة الذهبية للجنيه الإسترليني، فإن مقدار القرض يتم إعادة النظر بتقويمه وفقاً لنسبة التغير الحاصل. وقد حددت المدة الزمنية للقرض ابتداءً من أول يوليو ١٩٦٤م إلى ٣٠ يونيو ١٩٧٠م[١].

تضمنت المادة الثانية منح القرض على أقساط، وفي شكل مجموعات كاملة من المعدات، أو أنواع فردية، وغيرها من السلع، أو يتم تقديم معونات فنية وقيدت ذلك بعبارة وفقاً لإمكانية الصين الشعبية، وحاجة الجمهورية العربية اليمنية. وتركت تفاصيل التنفيذ على الحكومتين. في حين أتت المادة الثالثة توضح سداد عملية القرض من قبل الجمهورية العربية اليمنية على عشرة أقساط سنوية متساوية، وخلال مدة عشر سنوات ويبدأ السداد من الأول من يناير ١٩٧٥م وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٤م، وذلك بصادرات يمنية يتم الاتفاق عليها من قبل الحكومتين، أو بالجنيه الإسترليني، أو أي عملة أخرى قابلة للتحويل، وفي حال عدم قدرة الطرف الثاني على تسديد تلك الأقساط في المواعيد المحددة، يمكن للطرف الأول القيام بعملية تأجيل تسديدها لمدة عشر سنوات وعبر تبادل الرسائل بين الطرفين[٢].

وشملت الاتفاقية في المادة الرابعة تلبية طلب الجمهورية العربية اليمنية ومراعاة إمكانية الصين، إيفاد خبراء وفنيين بغرض تقديم المساعدات الفنية، وتركت تحديد معاملتهم والتسهيلات اللازمة لهم لمناقشتها بين الحكومتين. وقد أنيطت مهمة مناقشة وضع الترتيبات الفنية الخاصة بتسوية الحسابات التي تقتضيها تنفيذ بنود الاتفاق لكل من البنك اليمني للإنشاء والتعمير، والبنك الشعبي الصيني حسب ما ورد في المادة الخامسة[٣].

أما بشأن نفاذه يصبح هذا الاتفاق نافذاً من تاريخ التوقيع عليه وساري المفعول حتى اليوم الذي يفي فيه الجانبان بالتزاماتهما ذات الصلة بالاتفاق نفسه

(١) الاتفاقيات الدولية، ج٣، اتفاق تعاون اقتصادي وفني بين حكومة الجمهورية العربية اليمنية وحكومة جمهورية الصين الشعبية، المكتب القانوني لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، ص١٧٧، ١٧٨.
(٢) المرجع نفسه، ص١٧٧، ١٧٨.
(٣) المرجع نفسه، ص١٧٧، ١٧٨.

حسب المادة السادسة. وأشارت المادة نفسها إلى تاريخ، ومكان التوقيع، وعدد النسخ واللغة المحرر بها، والموقعين عليه عن البلدين(١).

وفيما يخص اتفاق الاعتماد التجاري الذي وقع من قبل الدولتين في التاسع من يونيو ١٩٦٤م فقد تضمن في الديباجة على الصيغة المماثلة لاتفاق التعاون الاقتصادي والفني من حيث رغبة الجمهورية العربية اليمنية والصين في تطوير العلاقات الودية، والتعاون بينهما والذي ورد فيه توافق الصين على تقديم الاعتماد التجاري بناء على طلب الجمهورية العربية اليمنية بفتح اعتماد تجاري بمبلغ قدره مليونان ومائة وخمسة وخمسين ألف فرنك سويسري بدون فوائد، وذلك وفقاً لحاجة الطرف الثاني وإمكانية الطرف الأول في التمويل، على أن يخصص ذلك للقيام بشراء البضائع التي تقدمها الصين لليمن، مع التزام الجمهورية العربية اليمنية على توريد المبلغ المذكور بعد ثلاث سنوات من خلال صادرات يمنية، توافق عليها وترتضي بها الصين، أو يتم تسديده نقداً بإحدى العملات الصعبة(٢). وقد تم الاتفاق على أن يسدد الاعتماد المذكور خلال ثلاث سنوات يبدأ من السنة الرابعة بعد توقيعه بالنسب الآتية: عشرين في المائة في السنة الأولى، وثلاثين في المائة في السنة الثانية، وخمسين في المائة في السنة الثالثة(٣).

وفيما يخص بضائع الاعتماد التجاري التي تقدمها الصين للجمهورية العربية اليمنية، يكون عبر ممثلين يتم إيفادهم إلى شركات الصين الأهلية المتنوعة للقيام بمهمة اختيار البضائع. وتحسب الأسعار على أساس استلام ميناء الحديدة لتلك البضائع. أما بشأن بضائع الاعتماد التجاري التي تسدد بها الحكومة اليمنية للحكومة الصينية يتم التشاور على ذلك والتوصل إلى اتفاق بين المؤسسة التجارية الصينية الموجودة في اليمن، والحكومة اليمنية وتسليم بضائع التسديد في كل سنة على أن تكون دفعة واحدة، مع احتساب الأسعار عند تسليم البضائع لميناء الحديدة(٤). وقد حددت مواد الاتفاق على أن تكون أسعار

(١) المرجع نفسه، ص ١٧٨.
(٢) الاتفاقيات الدولية ج٣، المعاهدات الدولية، اتفاق الاعتماد التجاري بين حكومة الجمهورية العربية اليمنية وحكومة جمهورية الصين الشعبية صنعاء ١٩٦٤م، ص١٧٦، ١٧٧.
(٣) المرجع نفسه، ص١٧٧.
(٤) المرجع نفسه، ص١٧٧.

البضائع من قبل الطرفين مستنداً على مبدأ العدل، مع عدم جواز زيادتها عن أسعار الاسواق الدولية حسب نص المادة الرابعة من الاتفاق نفسه(١).

فيما نصت المادة الخامسة على التزام الطرفين القيام بإبلاغ بنك الطرف الآخر بقيمة البضائع بصورة سريعة، وحدد البنك اليمني للإنشاء والتعمير في صنعاء، كما حدد بنك الصين في بكين. وتركت عملية التفاصيل الفنية للحسابات للتشاور بذلك عبر البنكين أنفي الذكر، مع تحمل كل طرف من الأطراف نفقات الأشخاص الذين سيتم إيفادهم كلاً من جانبه لاختيار البضائع حسب نص المادة السادسة. وختم الاتفاق بتحرير النص واللغة والموقعين على ذلك، وبين في حالة وجود خلاف بين النصين يعتمد الأصل العربي وحده(٢).

ولضمان سلامة ودقة الإجراءات لتنفيذ الاتفاق جرى في التاسع من يونيو ١٩٦٤م توقيع اتفاق بين الطرفين بشأن الطريقة المحاسبية بين البنك اليمني للإنشاء والتعمير، والبنك الشعبي الصيني لتنفيذ بنود الاتفاقية الصينية- اليمنية للتعاون الاقتصادي. وقد تضمن الاتفاق ديباجه وسبع مواد تضمنت فتح حساب اعتماد بدون فوائد بالجنيه الإسترليني، وآلية تسديد المبالغ الخاصة بالطرفين والمجموع الكلي للاعتماد، وتفصيل آلية التسديد حسب المادة الرابعة، والطرق المحاسبية كما هو موضح في المادة الخامسة. كما نصت المادة نفسها على الطرق المحاسبية للتسديد والإجراءات التنفيذية، ومدتها الزمنية، واعتبار لغة المراسلات هي اللغة الانجليزية، ومدة الاتفاق، وسريان مفعوله حسب المادتين السادسة والسابعة(٣).

واستمراراً للعلاقات في هذا الجانب، جرى التوقيع على بروتوكول بشأن إنشاء مصنع الغزل والنسيج يوم الخميس ٢٥ مارس ١٩٦٥م في مكتب وزير الاقتصاد، بقدرة عشرة آلاف مغزل. وقع البروتوكول اللواء حمود الجائفي وزير الاقتصاد والخزانة عن الجانب اليمني، وعن الصين سعادة السفير فوق

(١) المرجع نفسه، ص١٧٧.
(٢) المرجع نفسه، ص١٧٧.
(٣) الاتفاقيات الدولية،ج٣، اتفاق الطريقة المحاسبية بين البنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك الصيني، بكين ٩ يونيو ١٩٦٤م، ص١٧٨، ١٧٩.

العادة السيد وان ودجيا وبحضور أحمد على الحداد مدير الإدارة الدولية بوزارة الخارجية[١].

وتضمن البروتوكول على ديباجة توضح الاستناد على الاتفاقيات السابقة بين البلدين وعلى خمسة مواد، تضمنت المادة الأولى على مساعدة الصين على إنشاء مصنع الغزل والنسيج مع الصباغة والطبع المتكامل من المعدات، والأدوات، والأجهزة وتكون قدرة المصنع عشرة ألف مغزل. ويتكون من أقسام الحلج والغزل والنسيج والصباغة والطبع وما يتعلق بها من الأقسام المساعدة للإنتاج مع تحمل كل طرف مسؤولية الأعمال التي التزم بها حسب المادة الثانية[٢]. كما تقوم الصين بإرسال الأعداد اللازمة من الخبراء والأخصائيين في الجوانب الفنية، مع تأجيل البت بشروط عمل الخبراء ومعاملتهم للجانبين. والتزمت الصين بدفع قائمة الحسابات النهائية للمصنع بعد ستة أشهر من إنجازه، وتأجيل موضوع سداد الحسابات للعمل بما ورد في المادة الرابعة من الاتفاق الموقع في ١٢ يناير ١٩٥٨م. ويعد البروتوكول نافذاً من تاريخ توثيقه[٣].

وفي سبتمبر ١٩٧٤م بدأ العمل في بناء مصنع الغزل والنسيج، حتى تم الانتهاء من بنائه وافتتاحه رسميا في ٨ مارس ١٩٦٦م وقد تضمن، مصنع الغزل والنسيج، مصنع للطباعة والصيانة، مولد كهربائي، سكن للعاملين، قاعة اجتماعات، وبطاقة إنتاجية بلغت ٨,٧ ملايين متراً من الأقمشة القطنية في السنة[٤].

وضمن الاهتمام في تطوير مصنع الغزل والنسيج في صنعاء، قدمت الحكومة الصينية دعما لتوسعة المصنع وافتتاح أقسام المراجل، والمحالج، والزيوت، وإقامة دار حضانة لأبناء النساء العاملات في المصنع، كما قامت

(١) الثورة، العدد ٤٤، ١٩٦٥/٣/٢٦م، ص١، ٨.
(٢) الاتفاقيات الدولية، ج٣، بروتوكول بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية بشأن إنشاء مصنع الغزل والنسيج صنعاء ٨ فبراير ١٩٦٤م، ص١٧٩.
(٣) المرجع نفسه، ص١٧٩، ١٨٠.
(٤) حديث للمشير عبد الله السلال عن (منجزات الثورة في عامين) الثورة، العدد ٢١، ١٩٦٤/٩/٢٤م، ص١، ٤، ٦.

الصين ببناء مصنع للقطن وعصر الزيوت في الحديدة بدأ العمل فيه بتاريخ ٢٩ إبريل ١٩٧٤م[١].

وتواصل تعزيز وترسيخ العلاقة بين البلدين في الجوانب الاقتصادية ففي ٢١ يوليو ١٩٧٢م وأثناء زيارة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية محسن العيني تم التوقيع في بكين من قبل الجانبين اليمني والصيني على اتفاق تعاون اقتصادي حوى على ديباجة بينت الرغبة في استمرار تطوير العلاقات بين البلدين، وست مواد نصت المادة الأولى منه على موافقة الصين تقديم قرض وقدره خمسون مليون يوان لخمس سنوات يبدأ من الأول من يناير ١٩٧٣م إلى ٣١ ديسمبر ١٩٧٧م. بدون فوائد وغير مرتبط بأية شروط ولا امتيازات وفي حال عدم استعماله يمكن تطويل المدة عن طريق التشاور بين الجانبين[٢].

ويهدف تقديم القرض لتطوير اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية من خلال إقامة مشروعات متكاملة، والمعدات الفردية، والبضائع العادية لتحويلها إلى العملة المحلية بهدف تغطية النفقات المحلية التي تقتضيها إنشاء تلك المشروعات، وتركت التفاصيل للتشاور بين الجانبين. وعلى أن تسدد الجمهورية العربية اليمنية القرض بالتقسيط خلال عشرين سنة ابتداء من يناير ١٩٨٣م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م من صادرات البلاد التي يتم الاتفاق عليها من الجانبين. ويسدد سنوياً وفي حالة صعوبة التسديد في وقته يتم تطويل المدة بالتشاور بين الجانبين[٣].

ولضمان تنفيذ البروتوكول تقوم الصين بإرسال العدد اللازم من الفنيين، والعاملين، والمهندسين بغرض تقديم المساعدة، على أن يتم معاملتهم وشروط عملهم وفقاً للرسائل المتبادلة بين الحكومتين في ٢٢ مارس ١٩٦٥م. وقد أحال البروتوكول الجوانب الخاصة بتسوية الحسابات للتشاور بين البنك اليمني

(١) الثورة، العدد ١٦٦٨، ١٩٧٣/٦/١٢م، ص٥.
(٢) الاتفاقيات الدولية، ج٣، اتفاق تعاون اقتصادي وفني بين حكومة الجمهورية العربية اليمنية وحكومة جمهورية الصين الشعبية بكين ٢١ يوليو ١٩٧٢م، ص١٨٢.
(٣) الاتفاقيات الدولية ،المرجع السابق، ص١٨٢.

للإنشاء والتعمير، وبنك الصين الشعبي. واعتبر البروتوكول ساري المفعول من تاريخ توثيقه[١].

وعليه ومن خلال عرض الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة بين الجانبين يتضح أن الجانب الاقتصادي شهد نشاطا وتطورا بين البلدين، حيث قدمت الصين عددا من القروض التي خصصت لتنفيذ المشاريع الخدمية والبنى التحتية التي تحتاجها اليمن، وكان أول قرض تقدمه الصين لليمن عام ١٩٥٩م، بلغ سبعون مليون فرنك سويسري، خصص لشق طريق صنعاء – الحديدة وبناء مصنع الغزل والنسيج، وفي عام ١٩٦٤م قدمت قرضا بدون فوائد بلغ مليونين ومائة وخمسة وخمسين ألف فرنك سويسري خصص لشراء البضائع الصينية، وقرضا آخر بدون فوائد في يونيو من العام نفسه بلغ عشرة ملايين جنيه استرليني، وخمسون مليون يوان قرضا بدون فوائد عام ١٩٧٢م، لتنفيذ مشاريع بكامل تجهيزاتها[٢].

استثمرت تلك القروض في تنفيذ المشاريع التنموية، والإنتاجية، والخدمية في كافة المجالات، ففي مجال النقل والمواصلات، ولغرض صيانة الطريق الرابط بين صنعاء-الحديدة جرى تحرير بروتوكول في صنعاء والتوقيع عليه في ٧ ديسمبر ١٩٦٢م، والذي تضمن تمديد دعوة الخبراء الصينيين إلى صيانة الطريق حيث تقدمت الجمهورية العربية اليمنية بطلب استمرار الخبراء الصينيين الذين قاموا بشق طريق صنعاء- الحديدة، وعليه وافقت جمهورية الصين الشعبية على تمديد مدة العمل بالبروتوكول الموقع بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٢م الخاص بدعوة الخبراء الصينيين للقيام بصيانة الطريق لمدة سنتين تبدأ من ١٨ مارس ١٩٦٣م إلى ١٨ مارس ١٩٦٥م، وقد حدد البروتوكول معاملة الخبراء، ورواتبهم بحسب درجاتهم الثلاث، وتاريخ استحقاق الرواتب،

(١) المرجع نفسه، ص١٨٢.
(٢) ينظر: الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين كلا من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية في الاتفاقيات الدولية، ج٣، ص١٧٠- ١٨٢.

وإحالة بقية القضايا الأخرى لهم إلى تطبيق البروتوكول الذي جرى توقيعه في ٢٣ يناير ١٩٥٩م[١].

كما قامت الصين بتقديم تصورها للجانب اليمني في إنجاز طريق صنعاء -عمران، وعمران حجة، وثلا، وكوكبان، والمحويت[٢].

ويعد شق وسفلتة وصيانة طريق الحديدة -صنعاء بطول ٢٢٦ كيلو متر ومن أهم هذه المشاريع، بدأ العمل فيها في نوفمبر ١٩٥٨م، وقد بعثت وزارة المواصلات الصينية ٥١٩ شخصاً إلى اليمن لمسح واختيار الخط ووضع تصميم الطريق، وبدأت الفرقة الصينية من خبراء الطرق عملية البناء في فبراير ١٩٥٩م وتم انجاز هذا المشروع الكبير في يناير ١٩٦٢م، كأول طريق مهم قامت ببنائه الصين في منطقة غربي آسيا وشمال أفريقيا، وكان لمكتب التعاون الاقتصادي في وزارة المواصلات الصينية دوراً مهماً في إنجازه رغم الصعوبات الطبيعية التي واجهت الفريق أثناء العمل[٣].

وفي عام ١٩٦٨م، بدأ العمل في شق وسفلتة طريق صنعاء- صعدة بطول٢٤٢كم، والانتهاء منه في مايو ١٩٧٧م[٤]، كما بدأ العمل في شق طريق عمران- حجة والتي تمر بعدة مناطق بطول ٧٧ كم، في شهر سبتمبر ١٩٧٤م وانتهى في سبتمبر ١٩٨٢م[٥]. وقد رافق العمل اهتمام السفارة الصينية بذلك حيث قام السفير الصيني والسكرتير الأول والثاني في السفارة بحضور حفل في مدينة كحلان عفار بمناسبة مرور الطريق الذي يجري شقه على حساب الصين في المنطقة نفسها والذي يبدأ من عمران وصولاً إلى حجة وكان في استقبالهم علي عبد الله صوفان عضو مجلس الشورى، وقد جرى تبادل الكلمات بين الجانبين والإشادة بالدور الصيني وما يبذل من أجل اليمن. وقد توفي أثناء العمل

(١) الاتفاقيات الدولية، ج٣، البروتوكول بين حكومة الجمهورية العربية اليمنية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول تمديد دعوة الخبراء الصينيين لصيانة طريق صنعاء الحديدة، صنعاء ٩ ديسمبر ١٩٦٢م، المكتب القانوني لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، ص ١٧٥، ١٧٦.
(٢) صحيفة صنعاء، العدد ٢٦، ١٠/٥/١٩٧٤م، ص٣.
(٣) صينيون يتذكرون أيامهم في اليمن بعد خمسين عاماً من العلاقات، \http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0609/p12.htm
(٤) الثورة، العدد ٢٩٦٧، ١٨/٥/١٩٧٧م، ص١.
(٥) صينيون يتذكرون أيامهم ...، المرجع السابق.

في الطرقات عدد من العاملين الصينيين نتيجة للانهيارات الصخرية، وتم مواراة جثامينهم في مقبرة خاصة بالموتى الصينيين توجد في منطقة عصر(١).

وتنفيذاً للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات في المجال الاقتصادي قامت جمهورية الصين الشعبية بتنظيم عدد من المعارض في صنعاء لعرض منتجاتها الزراعية، والصناعية، والحرفية في صنعاء، ودعت كبار المسئولين لزيارة المعرض الصيني الخاص بالمنتجات بمختلف أنواعها(٢).

كما أقامت معرضاً آخر في المدة من ٢٠/٤ يونيو ١٩٧٣م، وقد وجد هذا المعرض اهتماماً من الجانب اليمني حيث قام بزيارته رئيس الجمهورية القاضي عبد الرحمن الارياني، وكان المعرض الذي أقيم على مساحة ١٥٠٠ متر مربع قد جرى افتتاحه من قبل القاضي عبد الله الحجري رئيس مجلس الوزراء، د. حسن مكي نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، عبد الله الأصنج وزير الخارجية، وأحمد محمد نعمان عضو المكتب السياسي للاتحاد اليمني. وأقامت السفارة الصينية مؤتمراً صحفياً بحضور إعلاميين يمنيين وعرب وأجانب وتحدث فيه رئيس المعرض شين تونج عن عمق العلاقة والصداقة بين البلدين والحرص المشترك على تطويرها، وقد كان المعرض مقسماً إلى أربعة أقسام تضمنت قسم الصداقة اليمنية الصينية، وقسم المحاصيل الزراعية، والقسم الثالث عرض فيه المنتجات الصناعية، وأما القسم الرابع فقد حوى على المنتجات الثقيلة وحددت مواعيد الزيارة خلال المدة نفسها من الثامنة صباحاً حتى الثانية بعد الظهر ومن الساعة الثالثة بعد العصر إلى الساعة السابعة مساءً، وحددت أياماً خاصة للرجال والنساء(٣).

نظمت السفارة الصينية في الجمهورية العربية اليمنية في صنعاء حفل اختتام للمعرض في مبنى السفارة بمناسبة انتهاء المعرض التجاري والصناعي، وقد حضر الحفل كل من: الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس الشورى، و د. حسن مكي نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية،

(١) المرجع نفسه. ؛ ١٨٨٧، ١٩٧٤/٣/١٥م، ص٢.
(٢) الثورة، العدد ٣٠، ١٩٦٤/١٢/١١م، ص١.
(٣) الثورة، انطباعات عن المعرض الصناعي التجاري الصيني، العدد ١٦٦٠، ١٩٧٣/٦/٣م، ص٥. ؛الثورة، العدد ١٦٦١، ١٩٧٣/٦/٤م، ص٧. ؛ الثورة، العدد ١٦٦٣، ١٩٧٣/٦/٦م، ص١.

والقاضي عبد السلام صبرة مستشار المجلس الجمهوري، وجرى تبادل الكلمات بين الجانب اليمني والسفير الصيني واعتبار ذلك حدثاً تاريخياً ومؤشراً على نجاح العلاقة بين البلدين والإشادة بما أنجزته الصين في جوانب الحياة المتنوعة(١).

الجانب الثقافي:

تأكيدا على رغبة البلدين في المحافظة على العلاقات القائمة وتطويرها، كان لابد من تعاون ثقافي يرتكز على مبادئ الاحترام المتبادل لسيادة وسلامة أراضي الطرفين، وعدم الاعتداء أو التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة، والمنافع المتبادلة، والتعايش السلمي، والاحترام المتبادل للثقافة القومية لكل بلد، وبما يسهم في تقوية التفاهم وعلاقات الصداقة بين الشعبين، لذلك قام الجانبان في ٩ يونيو ١٩٦٥م بتوقيع اتفاق تعاون ثقافي تكون من ديباجة وثمان مواد، نظم الزيارات الودية بين وفود البلدين في مجال التربية والتعليم، والعلوم، والآداب، والفنون، والصحة. واستقبال الطرفين الفرق الفنية والمسرحية، والقيام بعرض برامج فنية(٢).

كما نص الاتفاق على التعاون في مجال الرياضة، وإقامة مباريات ودية بين أندية وفرق البلدين، وتضمن تشجيع ودعم البلدين المؤسسات الإعلامية وفي مقدمتها الصحافة والإذاعة مع القيام بتبادل الزيارات لاكتساب الخبرات بينهما(٣).

وفي الجانب التعليمي تضمن قبول البعثات الطلابية، أما في مجال الثقافة القومية نص على قيام كل طرف التعريف بالثقافة القومية للآخر من خلال تبادل المطبوعات الثقافية والفنية وغيرهما، والإنتاج الفني بتنوعه من صور، وفانوس سحري، وأسطوانات وأشرطة مسجلة، وإقامة المعارض الخاصة بالصور والمطبوعات الثقافية والفنية، مع تنظيم أسبوع خاص بعرض الأفلام التي تعرف بكل بلد وأنشطته، وكل ما يمكن للبلد الرغبة في عرضه من

(١) الثورة، العدد ١٦٧٦، ١٩٧٣/٦/٢١م، ص١.
(٢) الاتفاقيات الدولية، ج٣، اتفاق تعاون ثقافي بين حكومة الجمهورية العربية اليمنية وحكومة جمهورية الصين، بكين ٩ يونيو ١٩٦٥م، ص١٨٠.
(٣) المرجع نفسه، ص١٨٠.

الأنشطة الثقافية والفنية، وأن يكون الاتفاق قابلاً للتقييم سنوياً مع تقديم خطة للسنة التي تليها[١].

حددت مدة الاتفاق بخمس سنوات، ويجدد لخمس سنوات أخرى إذا لم يعلن أحد الأطراف رغبته في استمرار الاتفاق قبل انتهاء مدته بستة أشهر. وقد وقع هذا الاتفاق القاضي عبد الرحمن الارياني في التاسع من يونيو ١٩٦٥م[٢].

وشمل أوجه التعاون المتنوعة والتعامل الإيجابي في الموضوعات التي تضمنها ولم يحصر الاتفاق في مجال بعينه بل تضمن الثقافة والتعليم، والصحة، والرياضة، والإعلام، والإشارة للتفاصيل في كل مجال من المجالات المذكورة وكان الطموح المشروع من الجانبين يعكس حرص البلدين على الاستفادة من الآخر.

وتنفيذا لهذا الاتفاق قامت جمهورية الصين الشعبية ببناء المدرسة الفنية بصنعاء هدية منها، وبدأ العمل فيها في ١٩٦٩م وافتتحت عام ١٩٧٠م، وقد تكونت المدرسة من مبنى تعليمي، ومختبرات متنوعة، وورش، ومصنع تعليمي، وسكن للطلبة، وآخر للمدرسين، ومسجد. أما بالنسبة للنظام التعليمي حددت المدرسة قبول الطلبة للدراسة في المرحلتين الإعدادية والثانوية، ومدة الدراسة فيها خمس سنوات. وكانت العملية التعليمية فيها قيام الطلبة في السنوات الثلاث الأولى بدراسة اللغة العربية، والتربية الإسلامية، اللغة الصينية والرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، ومبادئ الميكانيكا، وتصنيع المعادن، ويبدأ بعد ذلك في السنتين الأخيرتين دراسة المواد التخصصية، والتي كانت تركز في محتواها على اتقان الطالب المهارات وفقاً لمعايير الجودة لكي يكون مؤهلاً لخدمة المجتمع. سياسة القبول تقوم الطلبة اليمنيين من جميع المناطق وفق لرغبتهم. وكانت المدرسة الفنية تتمتع بسمعة جيدة من حيث المعدات والتجهيزات، والمرافق الملحقة، وتنوع طرائق التدريس. وكانت مخرجات التعلم ذات كفاءة وجودة عالية. أما بالنسبة لهيئات التدريس فقد كانت الصين

(١) المرجع نفسه، ص١٨٠.
(٢)الاتفاقيات الدولية، ج٣، اتفاق تعاون ثقافي .....، المرجع السابق، ص١٨٠.

ملتزمة بتوفير الكادر التدريسي الذي يمتاز بالكفاءة والخبرة للتدريس، ويتحمل الجانب اليمني الجانب الإداري[١].

وفي سبيل النهوض بالجانب التعليمي قام وكيل وزارة التربية والتعليم قاسم المصباحي، ورئيس وأعضاء البعثة التعليمية الصينية في المدرسة الفنية بصنعاء حضور حفل تخرج أول دفعة من خريجي المدرسة الفنية، وكذلك توديعهم للسفر إلى جمهورية الصين الشعبية لاستكمال دراستهم الجامعية العليا حسب الاتفاق بين البلدين. وقد حددت التخصصات والمقاعد للطلبة الذين سيغادرون للدراسة[٢].

كما التقى وزير التربية والتعليم أحمد جابر عفيف السفير الصيني في شهر يناير ١٩٧٤م ورئيس الخبراء والبعثة الصينية في المدرسة الفنية، لمناقشة وضع المدرسة الفنية وما تقوم به البعثة التعليمة الصينية من جهود في سبيل نهضة اليمن، وجودة التعليم ومخرجاته، والعمل على تعزيز هذا الجانب الذي يعد من أولويات الجمهورية العربية اليمنية وتنميتها[٣].

وفي المجال الإعلامي قامت وسائل الإعلام بتغطية أوجه العلاقة السياسية والاقتصادية والثقافية والصحية بين البلدين، كما قامت بعرض تجربة البلدين، وجرى تبادل الزيارات وعقد اللقاءات بين المسؤولين للاستفادة المشتركة.

وفي مارس ١٩٧٣م أستقبل زير الإعلام والتعليم العالي محمد أنعم غالب سفير الصين، وناقش معه العلاقات الثقافية والأكاديمية، والإعلامية، بحضر وكيل الوزارة محمد علي الربادي[٤].

وأرسلت الجمهورية العربية اليمنية في شهر أغسطس ١٩٧٣م وفداً إعلامياً إلى الصين للاطلاع على تجربتها، والتقى الوفد بنائب رئيس مجلس الدولة الصيني وتم تبادل الحديث إثناء اللقاء عن العلاقات اليمنية الصينية،

(١) صينيون يتذكرون أيامهم....، المرجع السابق. ؛ بدر سعيد علي الأغبري، نظام التعليم وتاريخه في الجمهورية اليمنية، شركة النور للطباعة والمنتجات الورقية، صنعاء، ط١، ٢٠٠٢م، ص٧٨.
(٢) الثورة، العدد ١٧٨٧، ١٩٧٣/١٠/١٥م، ص١.
(٣) الثورة، العدد ١٨٤٢، ١٩٧٤/١/٢٢م، ص١.
(٤) الثورة، العدد ١٨٨٢، ١٩٧٤/٣/١٠م،ص١.

وتطورها وكان ذلك بحضور رئيس الوكالة الصينية "شيخون"، وسفير الجمهورية العربية اليمنية عبده عثمان محمد(١).

وفي إطار الاستفادة من جمهورية الصين الشعبية أرسلت الجمهورية العربية اليمنية في شهر سبتمبر ١٩٧٣م بعثة إعلامية عددها ستة أفراد، إلى الصين بناءً على دعوة منها، بهدف التدريب والاستفادة من تجربة جمهورية الصين الشعبية. وقد استقبلت البعثة من قبل السفير اليمني في جمهورية الصين الشعبية، وتم ترتيب برنامج الزيارة مع الجهات الصينية، وجرى مقابلة المسئولين في المؤسسات الإعلامية، والثقافية والرياضية والحزبية، والصحف اليومية الصادرة في الصين وأهمها: صحيفة الشعب اليومية -لسان حال الحزب الشيوعي الصيني- التي تأسست في يونيو ١٩٤٨م، كما جرى ترتيب زيارة لبعض المدارس ومنشآت التعليم الأولي والجامعي، والدراسات العليا، وفي الوقت نفسه قابلت البعثة ومعها السفير اليمني نائب رئيس الدولة، ونائب وزير الخارجية اللذان رحبا بالبعثة وأكدا على عمق العلاقة بين الصين والجزيرة العربية، وشرق أفريقيا، واستعدادهم لتقديم الدعم لشعوب العالم الثالث، كما قامت بزيارة الجهات المسئولة عن الجوانب الإعلامية واللجان الثورية وكذلك المدن الصناعية، والزراعية والمدينة التي انطلقت منها الثورة الصينية عام ١٩١٩م، وأطلعت على تطور الصين في جميع المجالات، واستغرقت زيارة البعثة ٢٢ يوماً، دون محمد الزبيري تفاصيلها ونشرها في صحيفة الثورة بعنوان "اثنين وعشرين يوماً في جمهورية الصين الشعبية" في عشر حلقات(٢).

وتضمنت تلك الحلقات استعراض تاريخ الصين وحضارته في عصورها المختلفة، وجغرافيتها، وسكانها، وثورة الصين واستقلالها، وطبيعة النظام السياسي وآثاره، والحزب الشيوعي الصيني ودوره في نهضة البلاد، وزيارة عدد من المدن الصينية وفق برنامج معد لذلك، ومقابلة بعض المسئولين في

(١) الثورة، العدد، ١٧٣٤، ١٩٧٣/٨/٢٨م، ص١.
(٢) للتفاصيل عن الزيارة ينظر: الثورة، العدد ١٧٥١، ١٩٧٣/١٠/٢م، ص٢. ؛ ١٧٥٥، ١٩٧٣/١٠/٧، ص٤. ؛ الثورة، ١٧٥٨، ١٩٧٣/١٠/١٠م، ص٣. ؛ الثورة، ١٧٦٣، ١٩٧٣/١٠/١٦م، ص٦. ؛ الثورة، ١٧٦٨، ١٩٧٣/١٠/٢١م، ص٣. ؛ الثورة، ١٧٧٦، ١٩٧٣/١١/٣م، ص٤. ؛الثورة، ١٧٧٨، ١٩٧٣/١١/٥م، ص٦. ؛ الثورة، ١٧٨٦، ١٩٧٣/١١/١٤م، ص٤. ؛ الثورة، ١٧٨٩، ١٩٧٣/١١/١٧م، ص٨. ؛ الثورة، ١٧٩٣، ١٩٧٣/١١/٢١م، ص٦.

جمهورية الصين الشعبية، فضلاً عن ذلك الإشارة إلى النهضة الصينية في مختلف الجوانب الزراعية، والصناعية، والتجارية، والتعليم، والثروة الحيوانية، والمؤسسات الإعلامية، والعسكرية والثقافية والآداب والرياضة، وعادات وتقاليد الشعب الصيني وتنوعه الاجتماعي، وأخلاقه، والفنون وحبه للعمل وتقدير الوقت وإجادة التعامل والتواصل مع الآخرين.

وفي أكتوبر ١٩٧٣م أقامت وزارة الإعلام اليمنية حفل توديع لمراسلي وكالة شيخوا الصينية والذي أقيم بنادي الضباط بصنعاء، بحضور وكيل وزارة الإعلام محمد علي الربادي، وسكرتير السفارة الصينية. وأثناء الاحتفال جرى تبادل الكلمات المعبرة عن عمق العلاقة بين الجانبين والعمل على استمرار تعزيزها وتطويرها(١).

بالإضافة إلى ذلك نظمت السفارة الصينية معرضا للصور الفتوغرافية بدار الكتب بصنعاء، وقام وكيل وزارة الإعلام بزيارة المعرض قبل افتتاحه للاطلاع على جاهزيته(٢). كما قام الدكتور حسن مكي نائب رئيس مجلس الوزراء بافتتاح المعرض الذي عكس جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإنجازات العمرانية والإنشائية الزراعية في الصين(٣).

كما وصل إلى صنعاء وفداً إعلامياً مكوناً من عشرة أشخاص في ديسمبر ١٩٧٤م يمثلون وكالة الأنباء الصينية، وعدد من الصحف بغرض القيام بتغطية الأخبار اليمنية في مجالاتها المختلفة، وكذلك القيام بتدريب ١٥ طالباً من خريجي المدرسة الفنية(٤).

كما لم تغفل كل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية الجانب الرياضي، حيث جرى تجديد العقد بين البلدين والتوقيع عليه في مجال كرة السلة، وتنس الطاولة وذلك في نادي الضباط، وقد حضر حفل التوقيع د. حسن مكي القائم بأعمال رئيس مجلس الوزراء، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وأحمد جابر عفيف وزير التربية والتعليم، والعقيد حمود

(١) الثورة، العدد ١٧٦٧، ١٩٧٣/١٠/٢٠م، ص١.
(٢) الثورة، العدد، ١٨٧٥، ١٩٧٤/٣/١م، ص٧.
(٣) الثورة، العدد ١٨٧٦، ١٩٧٤/٣/٣م، ص١.
(٤) صحيفة صنعاء، العدد ٣٧، ١٩٧٤/١٢/١٨م، ص١.

بيدر مساعد القائم العام، وأحمد الكبسي وكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة، والسفير الصيني، والقائم بأعمال السفارة، والخبراء والمدربين من الجانب الصيني. وقد وقع تجديد العقد عن الجانب اليمني وكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة، والقائم بأعمال السفارة الصينية عن الجانب الصيني، وأثناء الاحتفال جرى تبادل الكلمات التي تضمنت تطوير أوجه النشاط الرياضي والثقافي، والصحي، والسياسي بين البلدين(١).

وفي إطار تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات بين البلدين، نظمت عدد من الفعاليات الرياضية، حيث أقيمت مباراة كرة قدم بين أحد الأندية اليمنية وفريق العاملين في السفارة الصينية(٢) واجريت مباراة في التنس الطاولة بين لاعبين يمنيين ولاعبين السفارة الصينية وبحضور حسن مكي نائب رئيس مجلس الوزراء وأحمد الكبسي وكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة والسفير الصيني والمستر لي سكرتير أول في السفارة وقد جرى في نهاية المباراة تبادل الهدايا بين الجانبين(٣).

الجانب الصحي:

وفي الجانب الصحي استطاعت الجمهورية العربية اليمنية أن توظف علاقتها الإيجابية مع جمهورية الصين الشعبية للاستفادة منها في هذا المجال، واستناداً للرسالتين المتبادلتين بين الجانبين بتاريخ ١٢ مايو ١٩٦٥م و ٢٨ يونيو ١٩٦٥م، بدأت الصين بإرسال البعثات الطبية إلى اليمن بدءا من العام ١٩٦٦م، بلغ عدد أعضائها أكثر من ١٣٠ عضوا، توزعت على المدن اليمنية صنعاء، تعز والحديدة، وغيره، كما شاركت وأثناء حصار السبعين في علاج جرحى الحرب(٤).

وتعزيزاً للتعاون في المجال الصحي تم التوقيع في صنعاء على بروتوكول في السابع عشر من شهر يونيو ١٩٧٢م، وقد تضمن على ديباجة، وتسع مواد، أكدت على الرغبة المشتركة في تطوير العلاقات في الجانب

(١)الثورة، العدد، ١٩٦٧، ١٩٧٤/٢/٢٠م، ص١. ؛ الثورة، العدد ١٨٦٨، ١٩٧٤/٢/٢١م، ص٦.
(٢) الثورة، العدد ١٨٦٨، المرجع السابق.
(٣) الثورة، العدد ١٨٣٩، ١٩٧٤/١/١٨م، ص١، ٧.
(٤) صينيون يتذكرون أيامهم...، المرجع السابق.

الصحي، وترتب عليه موافقة الصين على إيفاد فرقة طبية تتكون من خمسة وخمسون شخصاً للقيام بالعمل في المجال الصحي، عن طريق الجمع بين العمل الثابت والمتجول، مع الاتفاق بين الحكومتين على تحديد أماكن ومواقع العمل، وقد التزمت الصين إلى جانب ذلك بالعقاقير، والمعدات الطبية الأساسية خلال مدة العمل للفريق الطبي، على أن تترك غيرها من التجهيزات الصحية والطبية على الجمهورية العربية اليمنية. وتضمن الاتفاق على نفقات السفر ذهاباً وإياباً والرواتب، والمصروفات الخاصة بمعيشتهم تتحملها الصين، على أن تتحمل الجمهورية العربية اليمنية سكنهم، ووسائل المواصلات والانتقال، والماء، والكهرباء[١].

فضلاً عن ذلك نظم الاتفاق حقهم في الإجازة والعطل الرسمية حسب محل الإقامة. مع تحمل الجمهورية العربية اليمنية المسئولية الأمنية، والضرائب المباشرة المتوجب دفعها، وتقديم كافة التسهيلات في أداء أعمالهم مع إعفاء جميع الأدوية والأجهزة الطبية والمواد ذات العلاقة بعمل الفرقة من الضريبة، وأكد البروتوكول على احترام الفرقة للقوانين، والعادات والتقاليد اليمنية، وفي حال حدوث خلاف في الآراء عند التنفيذ للاتفاق أو شيء لم يرد في الاتفاق يحل ذلك بين الطرفين بالتشاور والحوار[٢]. وحدد الاتفاق الموقعين، واللغة ومدته بسنتين ويجدد تلقائياً بعد انتهائه. وفي حال عدم تقدم طرف برأي يطلب فيه الرغبة بعدم التجديد، تعد الرسائل المتبادلة بين الجانبين بشأن الموضوع نفسه كأن لم تكن، ويسري التنفيذ من تاريخ التوقيع المشار إليه أعلاه[٣].

أكد وزير الصحة د. محمد قائد الأغبري على عمق العلاقات بين البلدين ولا سيما في المجال الصحي، حيث قامت الصين بتقديم دعما سخيا على هيئة

(١) الاتفاقيات الدولية، ج٣، بروتوكول بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة الجمهورية العربية اليمنية حول إيفاد الصين فرقتها الطبية للعمل في اليمن، صنعاء ١٧ يونيو ١٩٧٢م، ص١٨١.

(٢) الاتفاقيات الدولية، ج٣، بروتوكول بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة الجمهورية العربية اليمنية حول إيفاد الصين.....، المرجع السابق ، ص١٨١.

(٣) المرجع نفسه، ص١٨١.

فرق وبعثات طبية، ومعدات، وأدوية، ومنح دراسية في التخصصات الطبية الجامعية، والعليا، والتدريب لإعداد الملاك الفني المساعد[١].

وصلت بعثة صينية مكونة من سبعة أشخاص حددت مهمتهم بالقيام بدراسة مشروع بناء مستشفى الأطفال الذي سيقدم هدية من دولة الصين إلى الدولة اليمنية، ومعرفة موقع الأرضية الملائمة لذلك، مع المخطط لتنفيذ المشروع، والكلفة المالية[٢]. وقامت الجهة الصينية بتقديم مخططاً متكاملاً عن طريق الخبراء الصينيين إلى وزارة الأشغال اليمنية بشأن تنفيذ مستشفى الأطفال والولادة بصنعاء[٣].

وفي فبراير ١٩٧٤م، وصلت بعثة طبية إلى الحديدة وتم مقابلة الشيخ سنان أبو لحوم محافظ اللواء، وجرى تبادل الحديث حول العلاقة بين البلدين، وأشاد بجهود الصين في تقديم المشاريع التنموية وأهمها طريق صنعاء-الحديدة، طريق صنعاء-صعدة، مصنع الغزل والنسيج، المدرسة الفنية بصنعاء. كما استقبل وزير الصحة المستشار التجاري للسفارة الصينية، ورئيس البعثة الطبية وجرى معهما مناقشة إمكانية تطوير الخدمات الصحية وتوسيع نطاقها الجغرافي[٤]. وفي الشهر نفسه عقد اجتماعا للبعثة الطبية الصينية بالحديدة برئاسة د. محمد قائد الأغبري وزير الصحة وبحضور وكيل المحافظة ومستشار المحافظ ومدير مكتب الصحة باللواء ومسئول الخدمات الوقائية باللواء أيضاً، وبحضور ورئيس البعثة الطبية، وقد جرى دراسة الوضع الصحي في اللواء وأفاد رئيس البعثة أنها جاهزة للعمل[٥].

وبناء على دعوة موجهة من الصين قام وفد صحي برئاسة د. محمد قائد الأغبري مستشار رئيس مجلس الوزراء في زيارة رسمية إلى جمهورية الصين الشعبية استغرقت اسبوعين لمناقشة تطوير أوجه التعاون في الجوانب الصحية[٦]. وعقد الوفد عددا من اللقاءات مع الجانب الصيني أشاد خلالها

(١) أحمد عبد الله الصلوي، مقابلة مع وزير الصحة، الثورة، العدد ١٧٦٣، ١٩٧٣/١٠/١٤م، ص٨.
(٢) الثورة، العدد، ١٧٦٣، ١٩٧٣/١٠/١٤م، ص٨.
(٣) صحيفة صنعاء، العدد ٢٢، ١٩٧٤/١/٢٤م،ص٣.
(٤) الثورة، العدد ١٨٦١، ١٩٧٤/٢/١٣م، ص١.
(٥) الثورة، العدد ١٨٧٢، ١٩٧٤/٢/٢٦م، ص١، ٧.
(٦) الثورة، العدد ١٩٠٧، ١٩٧٤/٤/٩م، ص١، ٢.

بالعلاقة الثنائية بين البلدين وما قدمته الصين في الجانب الصحي من دعم تمثل بالبعثات والفرق الطبية التي تواجدت في الجمهورية العربية اليمنية وقامت بأدوار إنسانية في المدن اليمنية صنعاء، تعز، الحديدة، إب ولاسيما أثناء أحداث حصار السبعين يوماً عامي ١٩٦٧ /١٩٦٨م[١]. كما أثنى على وصول البعثة الطبية التي ستقوم بالعمل في محافظة الحديدة، وقد تقدم الوفد اليمني بطلبات في المجال نفسه تمثل الرغبة في بناء ٢٥ مركزاً صحياً، وتقديم ١٥٠ منحة سنوية للطلبة اليمنيين للدراسة في مجال الطب، وكذلك رعاية الصين للمعهد الصحي في صنعاء، مع إنشاء مدرسة للتمريض يكون مقرها في مستشفى الثورة بتعز. وقد تحدث نائب وزير الصحة الصيني مشيداً بالعلاقات بين البلدين والترحيب بتلبية طلبات الجمهورية العربية اليمنية حسب إمكانات الصين[٢].

وأقامت وزارة الصحة اليمنية بحضور وزير الصحة د. محمد عبد الودود، ووكيل الوزارة محمد الخاوي ومستشار الوزارة حفلا لتوديع البعثة الطبية الصينية، التي انتهت مدة عملها، وفي الوقت نفسه استقبلت البعثة الطبية الجديدة، وكان ذلك بحضور القائم بأعمال السفارة الصينية، وقد جرى تبادل الكلمات بين الجانبين والتأكيد على تعزيز العلاقات في المجال الصحي وغيرها من المجالات، والإشارة إلى المشاريع المقدمة هدية من جمهورية الصين الشعبية في هذا الجانب وأهمها مستشفى الثورة العام بتعز، ومستشفى الأطفال والولادة بصنعاء[٣].

وجرى تغطية نتائج زيارة الوفد اليمني إلى الصين ونقل صورة متكاملة عن تطور الأوضاع الصحية ومؤسساتها وما تقدمه من خدمات في الصين، في

(١) للتفاصيل عن الزيارة ينظر حديث نائب وزير الصحة الصيني عن تطور العلاقة بين البلدين، الثورة، العدد ١٩٥٨، ١٩٧٤/٦/٩م، ص٧. ؛ الثورة، العدد ١٩٦٠، ١٩٧٤/٦/١١م، ص٣.
(٢) للتفاصيل عن الزيارة ينظر حديث نائب وزير الصحة الصيني عن تطور العلاقة بين البلدين، الثورة، العدد ١٩٥٨، ١٩٧٤/٦/٩م، ص٧. ؛ الثورة، العدد ١٩٦٠، ١٩٧٤/٦/١١م، ص٣.
(٣) الثورة، العدد، ١٩٤٦، ١٩٧٤/٥/٢٦م، ص٢.

تقرير صحفي بعنوان "ذكريات من الصين" نشر في ثلاث حلقات في صحيفة الثورة[١].

الخاتمة

يتضح من خلال البحث أن العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية في المدة (١٩٦٢- ١٩٧٤م) أنها شهدت تطوراً وتميزاً وبعداً استراتيجياً عبر عن مصلحة البلدين ،حيث شهد الجانب السياسي قيام جمهورية الصين الشعبية بالاعتراف بالجمهورية، ورفع مستوى درجة التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى سفير مقيم ،وتبني المواقف المؤيدة للجمهورية العربية اليمنية ودعمها في سبيل تحقيق أهداف الثورة، ونضالها ضد الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن. وتوحيد المواقف المشتركة ضد الكيان الصهيوني، ودعم حركة عدم الانحياز، كما تبنت الجمهورية العربية اليمنية دعم الصين في المحافل الإقليمية والدولية ،وأكد كل منهما في السلوك السياسي احترام كل بلد للآخر وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وقد جرى تبادل الزيارات بينهما... الجمهورية العربية اليمنية بالزيارات على مستوى رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، ورئيس مجلس الشورى وكذلك الوزراء والوفود ذات الاختصاص في أوجه العلاقة بينما اكتفت جمهورية الصين الشعبية بإرسال وفود مختصة ولم تصل إلى مستوى الدرجة السياسية للجمهورية العربية اليمنية. وقد حققت كل منهما تقارباً، وتعزيزاً للثقة عكست الرغبة الصادقة والمصلحة الحقيقية للبلدين رغم كل الظروف التي مرت بها كل منهما خلال مدة البحث.

وفي الجانب الاقتصادي قدمت جمهورية الصين الشعبية دعماً سخياً من خلال القروض المالية التي استفادت منها الجمهورية العربية اليمنية في شق الطرقات وتعبيدها ،وبناء مصنع الغزل والنسيج ،والمؤسسات الصحية، والتعليمية.

(١) عبد الله حمود الخميسي، ذكريات من الصين، الثورة، الأعداد، ١٩٥٨، ١٩٧٤/٦/٩م، ص٣. ؛ ١٩٥٩، ١٩٧٤/٦/١٠م، ص٣. ؛ ١٩٦٠، ١٩٧٤/٦/١١م، ص٣.

ولم تتشدد جمهورية الصين الشعبي في تسديد القروض بل قدمت هبات وتبرعات بدون مقابل وأقامت المعارض التجارية لتي مكنت الصين من عرض منتجاتها المتنوعة.

وكان الجانب الثقافي والإعلامي، الفني، والرياضي من الجوانب التي عكست عمق العلاقة وتاريخيتها حيث تمكن كل منهما بإبراز ثقافة البلد الآخر بكل تقدير من خلال تبادل المطبوعات، وعرض الأفلام، وتبادل الوفود، والأخذ بالتأهيل والتدريب، والتعريف بالآخر عبر وسائل الإعلام المتنوعة صحافة، وإذاعة. كما جرى استفادة الجمهورية العربية اليمنية من المجال الرياضي في تدريب فرقها، وإقامة الأنشطة في هذا الجانب وكان لهذه القوى الناعمة دوراً متميزاً عكس وعي الطرفين بهذا الجانب .حيث كان جمهورية الصين الشعبية دوراً رائداً في العملية التعليمية من حيث بناء المؤسسات التعليمية، وبعثاتها المقيمة في الجمهورية العربية اليمنية، واستقبال الطلبة من الجمهورية العربية اليمنية في مختلف التخصصات العلمية.

وكانت الصحة من أهم الجوانب التي استفادت منها الجمهورية العربية اليمنية من حيث بناء المؤسسات الصحية، والبعثات الطبية الصينية ،وتقديم الأجهزة والمعدات الطبية ،والأدوية وتأهيل وتدريب اليمنيين في هذا المجال.

ويظهر جلياً أن الصين قدمت نموذجاً رائداً ومتميزاً في علاقتها بالجمهورية العربية اليمنية خلال مدة البحث في جميع الجوانب بدون محاولة فرض لأيدلوجيتها والتدخل في صنع القرار السياسي للجمهورية العربية اليمنية.

قائمة المصادر والمراجع:

- الوثائق:

- **وثائق رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء:**

١. معاهدة صداقة بين المملكة المتوكلية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية، بكين ١٢ يناير ١٩٥٨م.

٢. معاهدة تجارية بين المملكة المتوكلية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية، بكين ١٢ يناير ١٩٥٨م.

٣. قائمة البضائع التي تصدرها المملكة المتوكلية اليمنية إلى جمهورية الصين الشعبية، بكين ١٢ يناير ١٩٥٨م.

٤. قائمة البضائع التي تصدرها جمهورية الصين الشعبية إلى المملكة المتوكلية اليمنية، بكين ١٢ يناير ١٩٥٨م.

٥. اتفاق خاص بالتعاون العلمي والفني والثقافي بين المملكة المتوكلية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية، ١٢ يناير ١٩٥٨م.

٦. عقد رقم (١) بين المملكة المتوكلية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية الخاص ببناء طريق للسيارات بين صنعاء والحديدة - تعز ٢٢ يناير ١٩٥٩م.

٧. الملحق رقم (١) بالعقد رقم (١) بين المملكة المتوكلية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية الخاص ببناء الطريق من صنعاء إلى الحديدة، تعز ٢٢ يناير ١٩٥٩م.

٨. الملحق رقم (٢) بالعقد رقم (١) بين المملكة المتوكلية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية الخاص ببناء الطريق من صنعاء إلى الحديدة، تعز ٢٢ يناير ١٩٥٩م.

٩. العقد رقم (٢) بين المملكة المتوكلية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية الخاص بإنشاء مصنع غزل القطن ونسيجه ثم الصبغ والطبع، تعز ٢٢ يناير ١٩٥٩م.

١٠. البروتوكول بين حكومة الجمهورية العربية اليمنية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول تمديد دعوة الخبراء الصينيين إلى صيانة الطريق، صنعاء ٧ ديسمبر ١٩٦٣م.

١١. معاهدة صداقة بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة الجمهورية العربية اليمنية، بكين ٢ يونيو ١٩٦٤م.

١٢. اتفاق الاعتماد التجاري بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة الجمهورية العربية اليمنية، صنعاء ١٩٦٤م.

١٣. اتفاق تعاون اقتصادي وفني بين حكومة الجمهورية العربية اليمنية وحكومة جمهورية الصين الشعبية، بكين ٩ يونيو ١٩٦٤م.

١٤. اتفاق الطريقة المحاسبية بين البنك الشعبي الصيني والبنك اليمني للإنشاء والتعمير لتنفيذ الاتفاقية الصينية اليمنية للتعاون الاقتصادي والفني، بكين ٩ يونيو ١٩٦٤م.

١٥. بروتوكول بين جمهورية الصين الشعبية والجمهورية العربية اليمنية في شأن إنشاء مصنع الغزل والنسيج، صنعاء ١٩٦٥م.

١٦. اتفاق تعاون ثقافي بين حكومة الجمهورية العربية اليمنية وحكومة جمهورية الصين الشعبية، بكين ٩ يونيو ١٩٦٥م.

١٧. بروتوكول بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة الجمهورية العربية اليمنية حول إيفاد الصين فرقها الطبية للعمل في اليمن، صنعاء ١٧ يونيو ١٩٧٢م.

١٨. اتفاق تعاون اقتصادي وفني بين حكومة الجمهورية العربية اليمنية وحكومة جمهورية الصين الشعبية ،بكين ٢١ يوليو ١٩٧٢م.

- المذكرات:

١. عبد الرحمن بن يحيى الارياني، مذكرات الرئيس القاضي عبد الرحمن الارياني، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

٢. عبد الله بن حسين الأحمر، مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، قضايا ومواقف، ط٢، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، ط٢، ٢٠٠٨م.

- الرسائل العلمية:

١. عبد القادر لطف قاسم يحيى الخلي، العلاقات اليمنية- الأمريكية ١٩١٨-١٩٦٧م، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لمجلس كلية الآداب- جامعة أسيوط، ٢٠٠٨م.

- الكتب:

١. إيلينا جلوبوفسكايا، ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، ترجمة قائد محمد طربوش ومراجعة حسن عزعزي، دار ابن خلدون، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
٢. أحمد الرحومي وآخرون، أسرار ووثائق الثورة اليمنية، دار الثقافة العربية، الشارقة، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٣، ١٩٩٣م.
٣. بدر سعيد علي الأغبري، نظام التعليم وتاريخه في الجمهورية اليمنية، شركة النور للطباعة والمنتجات الورقية، صنعاء، ط١، ٢٠٠٢م.
٤. جار الله عمر، القيمة التاريخية لمعارك حصار السبعين، مركز الأمل للدراسات والصحافة والنشر، صنعاء، ط١، ٢٠٠٣.
٥. عادل رضا، محاولة لفهم الثورة اليمنية، المكتب المصري الحديث، ط١، ١٩٧٤.
٦. عبد الرحمن بن يحيى الارياني، مذكرات الرئيس القاضي عبد الرحمن الارياني، ج٢،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
٧. عبد الوهاب أدم العقاب، تطور العلاقات اليمنية السعودية ١٩٤٨-١٩٧٠م، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، ط١، ٢٠٠٢م. ٢٠٩ .

http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/203a1n12/2003n5/5b2.htm

٨. عبدالله حسين بركات، حصار السبعين يوما، الموسوعة اليمنية، ج٢، مؤسسة العفيف، صنعاء، ط٢، ٢٠٠٣.

٩. عبدالله سنان وآخرون، اليمن والصين خمسون عاما من العلاقات، مركز البحوث والمعلومات، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، صنعاء، ط١، ٢٠٠٦م.

١٠. عبدالله فارع عبده العزعزي، اليمن من الإمامة إلى الجمهورية، المنتدى الجامعي للنشر والتوزيع، صنعاء، ط١، ٢٠٠١م.

١١. عدنان ترسيسي، بلاد سبأ وحضارة العرب الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٢، ١٩٩٠م.

١٢. علي محسن حميد، تجربة الثورة دولياً في ١٤ عاماً، الكتاب السنوي، وزارة الإعلام والثقافة، دار الهناء، د.ت.

١٣. علي محمد العلفي، حصار صنعاء، كتاب الرأي العام (٥)، مطابع الكتاب المدرسي، صنعاء، ط١، ١٩٨٨م.

١٤. فريد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة سعد حميى، حازم صاغية، دار ابن خلدون، بيروت، ط٢، ١٩٧٨م.

١٥. قادري أحمد حيدر، الأحزاب القومية في اليمن، صنعاء، د.م، ط٢، ٢٠١٣م.

١٦. قادري أحمد حيدر، ثورة ٢٦ سبتمبر بين كتابة التاريخ وتحولات السلطة والثورة ١٩٦٢-١٩٧٠م، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط١، ٢٠٠٤م.

١٧. قائد محمد طربوش، وثائق دستورية يمنية، مكتبة العروة الوثقى، تعز، ط١، ٢٠٠٣م.

١٨. مجلس رئاسة الجمهورية العربية اليمنية، الكتاب السنوي للجمهورية العربية اليمنية ١٨٨٣-١٩٦٣م، شعبة الإعلام والإرشاد، صنعاء، ط١، ١٩٦٣م.

١٩. محسن العيني، خمسون عاماً في الرمال المتحركة، دار الشروق للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

٢٠. محمد العزازي، محاضرات في التنمية الاقتصادية والإدارية في الجمهورية العربية اليمنية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
٢١. محمد عبده قاد وآخرون، اليمن في مائة عام، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، صنعاء، ط٢، ٢٠٠٠م.
٢٢. محمد علي الشهاري، اليمن والثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال، دار ابن خلدون، بيروت، ط١، ١٩٧٢م.
٢٣. هيلين كارير دانكوس، السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط (١٩٥٥-١٩٧٥)، ترجمة، عبدالله اسكندر، دار الكلمة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣، ص٩٨.
٢٤. يحيى أحمد الوشلي، اليمن دراسة في سياسة بناء قوة الدولة دراسة جيوستراتيجية، الشرق للطباعة والتجارة، صنعاء، ط١، ٢٠٠٧م.
٢٥. يحيى مصلح مهدي، شاهد على الحركة الوطنية، مركز عبادي للطباعة والنشر، صنعاء، ط٢، ٢٠١١م.

المواقع الإلكترونية:

١. ذاكرة التاريخ لا تنسى شو ان لاي والدول العربية، http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0605/p12.htm
٢. شي يان تشون، معركة السبعين يوماً في صنعاء أيام لا تنسى، الحلقة الأولى، ٢٠٠٣/٥/٥م، http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/203a1n12/2003n5/5b2.htm
٣. شي يان تشون، معركة السبعين يوماً في صنعاء أيام لا تنسى، الحلقة الثانية، ٢٠٠٣/٦/٦م، ttp://www.chinatoday.com.cn/Arabic/203a1n12/2003n6/6b2.htm
٤. صينيون يتذكرون أيامهم في اليمن بعد خمسين عاماً من العلاقات، http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0609/p12.htm

الصحف:

١. الثورة، العدد ٣٠، ١٩٦٤/١٢/١١م.
٢. الثورة، العدد ٤٤، ١٩٦٥/٣/٢٦م.
٣. الثورة في ٢٧ عاماً منجزات وأرقام، إدارة التوجيه السياسي والمعنوي، صنعاء، ط١، ١٩٨٩م.
٤. الثورة، العدد ١٧٦٣، ١٩٧٣/١٠/١٦م.
٥. الثورة، العدد ١٤١٣، ١٩٧٢/٧/١٦م.
٦. الثورة، العدد ١٤١٤، ١٩٧٢/٧/١٧م.
٧. الثورة، العدد ١٤١٦، ١٩٧٢/٧/١٩م.
٨. الثورة، العدد ١٤٢٠، ١٩٧٢/٧/٢٣م.
٩. الثورة، العدد ١٤٢١، ١٩٧٢/٧/٢٤م.
١٠. الثورة، العدد ١٤٣١، ١٩٧٢/٨/٦م.
١١. الثورة، العدد ١٥٢٣، ١٩٧٢/١٢/١٢م.
١٢. الثورة، العدد ١٥٣١، ١٩٧٢/١٢/٢١م.
١٣. الثورة، العدد ١٦٦١، ١٩٧٣/٦/٤م.
١٤. الثورة، العدد ١٦٦٣، ١٩٧٣/٦/٦م.
١٥. الثورة، العدد ١٦٦٨، ١٩٧٣/٦/١٢م.
١٦. الثورة، العدد ١٧١٧، ١٩٧٣/٨/٨م.
١٧. الثورة، العدد ١٧٢١، ١٩٧٣/٨/١٣م.
١٨. الثورة، العدد ١٧٣٤، ١٩٧٣/٨/٢٨م
١٩. الثورة، العدد ١٧٣٧، ١٩٧٣/٨/٣١م.
٢٠. الثورة، العدد ١٧٥١، ١٩٧٣/١٠/٢م.
٢١. الثورة، العدد ١٧٥٥، ١٩٧٣/١٠/٧ .
٢٢. الثورة، العدد ١٧٥٨، ١٩٧٣/١٠/١٠م.
٢٣. الثورة، العدد ١٧٦٣، ١٩٧٣/١٠/١٤م.
٢٤. الثورة، العدد ١٧٦٣، ١٩٧٣/١٠/١٦م.
٢٥. الثورة، العدد ١٧٦٦، ١٩٧٣/١٠/١٩م.
٢٦. الثورة، العدد ١٧٦٧، ١٩٧٣/١٠/٢٠م.
٢٧. الثورة، العدد ١٧٦٨، ١٩٧٣/١٠/٢١م.

٢٨. الثورة، العدد ١٧٧٣، ١٩٧٣/١٠/٢٦م.
٢٩. الثورة، العدد ١٧٧٦، ١٩٧٣/١١/٣م.
٣٠. الثورة، العدد ١٧٧٨، ١٩٧٣/١١/٥م.
٣١. الثورة، العدد ١٧٨٦، ١٩٧٣/١١/١٤م.
٣٢. الثورة، العدد ١٧٨٧، ١٩٧٣/١٠/١٥م.
٣٣. الثورة، العدد ١٧٨٩، ١٩٧٣/١١/١٧م.
٣٤. الثورة، العدد ١٧٩٣، ١٩٧٣/١١/٢١م.
٣٥. الثورة، العدد ١٨٣٧، ١٩٧٤/١/١٦م.
٣٦. الثورة، العدد ١٨٣٩، ١٩٧٤/١/١٨م.
٣٧. الثورة، العدد ١٨٤٢، ١٩٧٤/١/٢٢م.
٣٨. الثورة، العدد ١٨٦١، ١٩٧٤/٢/١٣م.
٣٩. الثورة، العدد ١٨٧٢، ١٩٧٤/٢/٢٦م.
٤٠. الثورة، العدد ١٨٨٢، ١٩٧٤/٣/١٠م.
٤١. الثورة، العدد ١٨٩٣، ١٩٧٤/٣/٢٢م.
٤٢. الثورة، العدد ١٩٠٧، ١٩٧٤/٤/٩م.
٤٣. الثورة، العدد ١٩٦٠، ١٩٧٤/٦/١١م.
٤٤. الثورة، العدد، ١٨٧٥، ١٩٧٤/٣/١م.
٤٥. الثورة، العدد، ١٩٤٦، ١٩٧٤/٥/٢٦م.
٤٦. الثورة، العدد، ١٩٦٧، ١٩٧٤/٢/٢٠م.
٤٧. الثورة، العدد ١٨٦٨، ١٩٧٤/٢/٢١م.
٤٨. الثورة، انطباعات عن المعرض الصناعي التجاري الصيني، العدد ١٦٦٠، ١٩٧٣/٦/٣م.
٤٩. الثورة، مباحثات السلال في بكين، العدد ٥، ١٩٦٤/٦/٤م.
٥٠. الثورة، العدد ١٦٧٦، ١٩٧٣/٦/٢١م.
٥١. الثورة، العدد ١٧٥٥، ١٩٧٣/١٠/٧م.
٥٢. الثورة، العدد ١٨٧٦، ١٩٧٤/٣/٣م.
٥٣. الثورة، العدد ٢٩٦٧، ١٩٧٧/٥/١٨م.
٥٤. المنار (الأردنية)، العدد ٧٣٩، ١٩٦٢/١١/٦م.
٥٥. المنار (الأردنية)، العدد ٧٤٢، ١٩٦٢/١١/٩م.

٥٦. المنار (الأردنية)، العدد ٧٤٧، ١٩٦٢/١١/١٥م.
٥٧. صحيفة الجمهورية (المصرية)، العدد ٣٢١٣، ١٩٦٢/١٠/٨م.
٥٨. صحيفة سبأ، العدد ٢، ١٩٦٢/١٠/٢م.
٥٩. صحيفة صنعاء، العدد ٢٢، ١٩٧٤/١/٢٤م.
٦٠. صحيفة صنعاء، العدد ٢٦، ١٩٧٤/٥/١٠م.
٦١. صحيفة صنعاء، العدد ٣٧، ١٩٧٤/١٢/١٨م.